

مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية

التقرير الختامي للفريق العامل المخصص للفرص
التجارية في سياق التجارة الدولية الجديد

بصيغته المعتمدة في دورته الثانية، المعقودة
في قصر الأمم، بجنيف، في الفترة من ٥ إلى
١٨ شباط/فبراير ١٩٩٦



الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

TD/B/42(2)/12
TD/B/WG.8/8
29 February 1996
ARABIC
Original: ENGLISH

التقرير الختامي للفريق العامل المخصص للفرص التجارية في سياق التجارة الدولية الجديد

بصيغته المعتمدة في دورته الثانية، المعقودة
في قصر الأمم، بجنيف، في الفترة من ٥ إلى
١٨ شباط/فبراير ١٩٩٦

المحتويات

<u>الفصل</u>	<u>الفقرات</u>
أولاً-	مقدمة ١ - ١٣
ثانياً-	التوصيات ١٤ - ٣٠
ثالثاً-	تقرير الدورة الثانية للفريق العامل المخصص ٣١ - ٩١

المرفقات

الأول-	موجز الرئيس للنتائج والاستنتاجات الرئيسية
الثاني-	اختصاصات الفريق العامل المخصص المعني بالفرص التجارية في السياق التجاري الدولي الجديد
الثالث-	قائمة الوثائق
الرابع-	الحضور في الدورة الثانية

أولا- مقدمة

ألف- الولاية

١- قام مجلس التجارة والتنمية، في مقره ٤١٥ (د-٤٠) المعتمد في أيار/مايو ١٩٩٤، بإنشاء الفريق العامل المخصص بالفرص التجارية في سياق التجارة الدولية الجديد. ووفقا لاختصاصات الفريق العامل، المستنسخة في المرفق الثاني، فإن ولايته تشمل أربعة بنود موضوعية، هي كما يلي:

(أ) تحديد الفرص التجارية الجديدة الناشئة عن تنفيذ اتفاقات جولة أوروغواي، في قطاعات وأسواق معينة، بغية تعزيز قدرة البلدان المعنية، النامية منها، ولا سيما أقل البلدان نموا، وتلك التي تمر بمرحلة انتقالية على الاستفادة الكاملة من تلك الفرص؛

(ب) تحسين فهم الآثار المترتبة على القواعد الجديدة الناجمة عن اتفاقات جولة أوروغواي ومتابعتها، وتحديد مجالات وكيفية مساعدة البلدان المعنية، النامية منها وتلك التي تمر بمرحلة انتقالية، على:

١٠ الاستفادة من الأحكام الخاصة في الوثيقة الختامية التي تنص على المعاملة التفاضلية والأكثر مؤاتاة؛ و

٢٠ تنفيذ الالتزامات المتعهد بها والانتفاع منها؛

(ج) تحليل طرائق إنفاذ المقرر المتعلق بالأحكام الخاصة لصالح أقل البلدان نموا على النحو الوارد في الوثيقة الختامية؛

(د) تحديد المجالات التي يتعين فيها تعزيز التعاون التقني.

٢- وقد صدرت تعليمات إلى الفريق العامل بأن يضع في الحسبان التحليل والتقييم المتعمقين لنتائج جولة أوروغواي اللذين أجراهما مجلس التجارة والتنمية. وكان المجلس، في استنتاجاته المتفق عليها ٤١٩ (د ٤١) المعتمدة في أيلول/سبتمبر ١٩٩٤، قد طلب إلى الأونكتاد إجراء "مزيد من التحليل للسياسة العامة" و"خصوصا لدى تعيين المشاكل والفرص بالنسبة إلى البلدان النامية في القطاعات الرئيسية كالزراعة، والمنسوجات والملابس، والخدمات، بغية تقديم مقترحات محددة"، وأشار إلى أن أنشطة الفريق العامل المخصص وثيقة الصلة بهذه القضايا.

باء- دورات الفريق

٣- عقد الفريق العامل دورتين اثنتين. ونظّمت أيضا حلقتان دراسيتان بشأن القضايا ذات الصلة بالفريق.

١- الدورة الأولى

٤- أما الدورة الأولى للفريق، التي عُقدت في الفترة من ٩ إلى ١٣ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٥، فقد تناولت البندين (أ) و(ج) من اختصاصاته. وكان معروضا على الفريق تقارير الأمانة الواردة في الوثائق TD/B/WG.8/2 و Add.1، و TD/B/WG.8/3 و Add.1، و UNCTAD.ITD/16 و UNCTAD/ITD/17، و UNCTAD/ITD/Misc.37. واستفاد الفريق أيضا من مدخلات مقدمة من خبراء من منظمة التجارة العالمية ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة (الفاو) وصندوق النقد الدولي، وكذلك من منظمات غير حكومية دُعيت إلى تقاسم أفكارها مع الفريق. ودُعِم هذا التحليل بعرض لبرامج حواسيب وقاعدة بيانات نظام تحليل ومعلومات التجارة الخاص بالأونكتاد (TRAINS) الذي أتاح إجراء تحديد تفصيلي للفرص المتاحة على مستوى خط التعريف.

٥- وقد لُخصت مناقشات الفريق في تقرير الفريق العامل المخصص للفرص التجارية في سياق التجارة الدولية الجديد عن دورته الأولى (TD/B/WG.8/4 - TD/B/42(2)/3).

٢- الدورة الثانية

٦- بغية مساعدة الفريق العامل المخصص في مداولاته بشأن تحسين فهم الآثار المترتبة على القواعد الجديدة المشتقة من اتفاقات جولة أوروغواي على البلدان المهتمة بالأمر النامية منها وتلك التي تمر بمرحلة انتقالية، وبغية تحديد كيف يمكن لهذه البلدان أن تستفيد من الأحكام ذات الصلة المتعلقة بالمعاملة المتمايزة والأكثر مؤاتاة، عُقدت في ٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥ حلقة دراسية بشأن اتفاقات "الحماية الطارئة". وانطوت الحلقة على اشتراك فريق من المشتغلين بهذا المجال المنتمين إلى القطاع الخاص من أصحاب الخبرة في الدفاع عن مصالح البلدان المصدرة في إطار التشريع المحلي للبلدان المستوردة، وكذلك مسؤولين حكوميين من البلدان النامية يتولون المسؤولية عن الجوانب المؤسسية للتنفيذ. وترد تفاصيل مناقشات هذه الحلقة الدراسية في الوثيقة TD/B/WG.8/CRP.1.

٧- وبالإضافة إلى ذلك، فإن حكومة سويسرا قد استضافت حلقة دراسية دولية بشأن "التعاون التقني من أجل التجارة والتنمية في مواجهة العولمة" وذلك بغية تناول مسألة الكيفية التي ينبغي بها تنظيم التعاون التقني المتصل بالتجارة. وقد عُمم تقرير الحلقة الدراسية بوصفه الوثيقة UNCTAD IX/Misc.1. وأعرب المشتركون عن امتنانهم لحكومة سويسرا على عقد الحلقة الدراسية.

٨- وقامت الدورة الثانية للفريق، المعقودة في الفترة من ٥ إلى ٨ شباط/فبراير ١٩٩٦، بتناول البندين (ب) و(د) من اختصاصاته. وكان معروضا على الفريق تقريرا الأمانة الواردان في الوثيقتين TD/B/WG.8/6 و TD/B/WG.8/7، فضلا عن التقريرين المتعلقين بالحلقتين الدراسيتين المذكورتين أعلاه.

٩- ويرد تقرير الدورة الثانية في الفصل الثالث من هذا التقرير. ووافقت الدورة الثانية أيضا على التقرير الختامي للفريق العامل المخصص.

جيم- تنفيذ برنامج العمل

١- نطاق أعمال الفريق

١٠- ركز الفريق العامل بقدر كبير على تلك الاتفاقات من جولة أوروغواي التي يلزم في شأنها على وجه الدقة "تحسين فهم" قدرة البلدان النامية (وخاصة أقل البلدان نموا) على استقاء فوائد فعلية من الفرص التجارية المتاحة فيها، وهو تحسين الفهم المحدد في الاختصاصات على أنه إحدى المهام الرئيسية للفريق العامل المخصص. وأسفر نظر الفريق في هذه القضايا عن اقتراح مجالات ممكنة للعمل مستقبلا. وتنعكس نتائج المناقشات في الفصل الثاني (التوصيات) من هذا التقرير.

٢- الوثائق

١١- ترد في المرفق الثالث قائمة بالوثائق التي نظر فيها الفريق.

٣- التعاون مع المنظمات الدولية الأخرى

١٢- استفاد الفريق العامل من التعاون المقدم من أمانات منظمات دولية أخرى، وخاصة منظمة التجارة العالمية ومركز التجارة الدولية، ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو)، ومنظمة الفاو، وصندوق النقد الدولي، والبنك الدولي، ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، والمكتب الدولي للمنسوجات والملابس، واللجان الإقليمية التابعة للأمم المتحدة.

٤- الصلات مع برنامج التعاون التقني التابع للأونكتاد

١٣- أسهمت أعمال الفريق العامل المخصص في برنامج التعاون التقني الذي يتولاه الأونكتاد كما استفادت منه. وعلى سبيل المثال، فإن الحلقات الدراسية الإقليمية مثل تلك التي عٌقدت في الدار البيضاء في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٤، وفي بانكوك في آب/أغسطس ١٩٩٥، وفي بيروت في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٥، وفي سويك باي، بالفلبين، في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥ قد اعتمدت على مادة المعلومات الأساسية التي أعدتها الأمانة. كذلك فإن التقارير والدراسات التي أعدتها أمانة الأونكتاد قد استخدمت كورقات داعمة في تنفيذ عدة مشاريع أخرى وطنية وإقليمية للمساعدة التقنية تتصل بالتجارة.

ثانيا- التوصيات*

ألف- التوصيات المتعلقة بالعمل على الصعيدين الوطني والدولي

١٤- بغية السماح لجميع البلدان، وخاصة البلدان النامية، بجني جميع الفوائد من الفرص التجارية المحسّنة، ينبغي لجميع البلدان أن تنفذ بالكامل التزامات جولة أوروغواي نصا وروحا. كذلك فإن الالتزامات المتصلة بالوصول إلى الأسواق فيما يتعلق بالمنتجات والخدمات ذات الأهمية التصديرية للبلدان المعنية، النامية منها وتلك التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، ينبغي تنفيذها في أقرب وقت ممكن وخاصة في مجالي الزراعة والمنسوجات والملابس. وينبغي، كما هو منصوص على ذلك في الاتفاق المتعلق بالمنسوجات والملابس، إبقاء اللجوء إلى إجراءات الضمانات الانتقالية ضد الموردين الصغار وأقل البلدان نمواً عند حده الأدنى.

١٥- وينبغي في حالة البلدان المعنية، النامية منها وتلك التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، والتي تسعى إلى الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية والتي هي في المراحل الأولى لعملية اندماجها في نظام التجارة الدولي، أن تتاح لها كل فرصة لتحقيق الانضمام بشروط متوازنة تتفق مع احتياجاتها التجارية والمالية والنامائية. وبصورة خاصة، ينبغي ألا يتجاوز ما تطالب به هذه البلدان أحكام اتفاقات منظمة التجارة العالمية وينبغي ألا يتضمن اعتبارات لا تشملها هذه الاتفاقات. وينبغي أن تُزال بصورة تدريجية الأحكام الخاصة بـ "الاقتصاد غير السوقي" والواردة في التشريعات التجارية باعتبار أن هذه البلدان في مرحلة انتقال إلى اقتصاد سوقي.

١٦- وينبغي أن يجري في أقرب وقت ممكن تنفيذ الأحكام الواردة في إعلان مراكش والقرارات المتعلقة بالتدابير التي تتخذ لصالح أقل البلدان نمواً والتدابير المتعلقة بالآثار السلبية المحتملة لبرامج الإصلاح على أقل البلدان نمواً والبلدان النامية المستوردة الصافية للأغذية. وينبغي أن يُنفذ بالكامل النص المتعلق بالتطبيق المرن للقواعد المنصوص عليها في شتى الاتفاقات والصكوك والأحكام الانتقالية لجولة أوروغواي فيما يتعلق بأقل البلدان نمواً.

١٧- وبالنظر إلى الصعوبة التي تواجهها البلدان النامية، وخاصة أقل البلدان نمواً، في تكييف اقتصاداتها مع التحولات الحادثة في الفرص السوقية ومع زيادة المنافسة، ينبغي النظر في تقديم مساعدة دولية كافية لبناء القدرات التصديرية، ولتحسين القدرة على المنافسة، ولتنوع أسواق الصادرات، وتخفيف الصعوبات القصيرة الأجل في تمويل واردات المواد الغذائية الأساسية.

* كما اعتمدت في الجلسة العامة الختامية للفريق العامل المخصص في ٨ شباط/فبراير ١٩٩٦.

١٨- كذلك فإن السعي إلى تحقيق برنامج العمل المستقبلي المتأصل الوارد في شتى اتفاقات جولة أوروغواي ينبغي أن يضع في الحسبان بالكامل مصالح البلدان النامية. أما تقييم وربما تنقيح كثير من الاتفاقات التجارية المتعددة الأطراف، على النحو المنصوص عليه في نصوص الاتفاقات أنفسها، فينبغي أن يضع في الحسبان أثر العولمة والحاجة إلى ضمان أن يكون إسهامها في عملية التنمية أعظم ما يكون. وفي هذا الصدد، ينبغي أن تحظى المصالح التصديرية للبلدان النامية باهتمام خاص في المستقبل.

١٩- وتوجد حاجة ملحة إلى مواصلة تحرير التجارة، بما في ذلك تحريرها عن طريق إجراء تخفيض كبير في الحواجز التعريفية والحواجز الأخرى، وخاصة الحواجز غير التعريفية، التي تعترض التجارة، وإزالة الممارسات التمييزية والحماائية في العلاقات التجارية الدولية، وإلى تحسين إمكانية الوصول إلى أسواق جميع البلدان، وخاصة أسواق البلدان المتقدمة، من أجل تحقيق نمو اقتصادي مطرد وتنمية مستدامة. ويمكن توفير إمكانيات وصول إضافية إلى الأسواق أمام البلدان النامية، وخاصة أقل البلدان نمواً، عن طريق إجراء تحسينات في مخططات نظام الأفضليات المعمم.

٢٠- ويلزم تقديم المساعدة من أجل تحسين فهم البلدان المعنية، النامية منها وتلك التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، للتشريعات المحلية للبلدان المستوردة التي تقوم بتنفيذ الاتفاقات المتعلقة بالضمانات ومكافحة الإغراق والإعانات والرسوم التعويضية. وينبغي استكشاف طرق ووسائل لتخفيض تكاليف الإجراءات، على أن توضع في الحسبان الحالة الخاصة للبلدان النامية. وعند تطبيق التدابير التي تتخذ بموجب أي من هذه الاتفاقات، ينبغي للبلدان المتقدمة أن تولي اعتباراً خاصاً للحالة الخاصة للبلدان النامية. وينبغي أن توضع في الحسبان المصالح المحددة للاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية. وينبغي استكشاف إمكانيات اللجوء إلى تدابير علاجية بناءً، على النحو المنصوص عليه في الاتفاق المتعلق بمكافحة الإغراق، قبل تطبيق تدابير مكافحة الإغراق في الحالات التي يكون من شأنها فيها أن تؤثر على المصالح الأساسية للبلدان النامية الأعضاء.

٢١- ويحتاج إلى المساعدة التي تقدم من المجتمع الدولي كثير من البلدان النامية التي لم تقم إلا حديثاً بالأخذ، أو هي في طور الأخذ، بتشريعات في هذه المجالات وتواجه التحدي المتمثل في دمج هذه الاتفاقات في إطار نظمها القانونية الخاصة بها، ولا سيما فيما يتعلق بتطوير خبرتها الفنية الجديدة وتعزيز المؤسسات.

باء- مجالات العمل مستقبلاً

٢٢- لوحظ أن آثار العولمة على نظام التجارة الدولي ستكون جزءاً من المناقشات في مؤتمر الأونكتاد التاسع. ويمكن لتحليل أعمق لآثار العولمة وتحرير التجارة أن يبحث المدى الذي ما زالت في حدوده المفاهيم التي تنظم التجارة حالياً فيما بين الدول تشكل أدوات صالحة للتعامل مع الواقع القائم اليوم. وقد أُشير في هذا الصدد إلى أن قرار الجمعية العامة ٩٥/٥٠ المؤرخ في ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥ يدعو مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد)، في دورته التاسعة، إلى إحالة تقييمه للتحديات والفرص الناشئة عن اتفاقات جولة أوروغواي، من منظور إنمائي، إلى المؤتمر الوزاري الأول لمنظمة التجارة العالمية.

٢٣- وينبغي للأونكتاد أن يواصل تحليل أثر تنفيذ اتفاقات جولة أوروغواي، وأن يتابع عن كثب التطورات التي تحدث في نظام التجارة المتعدد الأطراف، بغية تقديم توصيات موجهة نحو السياسة العامة من منظور إنمائي. وينبغي أن يشمل ذلك تحديد وتقييم الفرص التجارية الجديدة الناشئة، في جملة أمور، عن تنفيذ الاتفاقات ذات الصلة التي تؤثر على التجارة في السلع والخدمات بغية مساعدة البلدان المعنية، النامية منها وتلك التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، على الاستفادة منها بالكامل؛ وتحليل المشاكل التي تعترض التنفيذ في البلدان النامية، على أن توضع في الحسبان الأحكام ذات الصلة من اتفاقات منظمة التجارة العالمية فيما يتعلق بالمعاملة الخاصة والتمايزة.

٢٤- وينبغي للأونكتاد، بصورة خاصة، أن يواصل تحليل الفرص التجارية التي يتيحها كل من التخفيضات في التعريفات الجمركية، وإزالة إعانات التصدير والتدابير غير التعريفية، وتشغيل الآليات المنصوص عليها في اتفاقات التجارة المتعددة الأطراف مثل الاتفاق المتعلق بالزراعة والاتفاق المتعلق بالمنسوجات والملابس، بغية تمكين البلدان النامية والبلدان المهتمة بالأمر التي تمر بمرحلة انتقالية من الاستفادة بالكامل من هذه الفرص. وينبغي، عند القيام بذلك، إيلاء اهتمام دقيق للفرص التجارية العملية الناشئة عن تنفيذ الاتفاقات في كل مرحلة.

٢٥- وينبغي أن يواصل الأونكتاد تحليل آثار القواعد والنظم الجديدة المتعددة الأطراف الواردة في اتفاقات جولة أوروغواي على النطاق المتاح لإجراءات السياسة العامة الحكومية في البلدان النامية. وبمراعاة الأحكام المتعلقة بالمعاملة الخاصة والتمايزة لصالح البلدان النامية والمنصوص عليها في شتى اتفاقات جولة أوروغواي، ينبغي لهذا التحليل أن يساعد على تحديد تدابير وحواجز وسياسات وطنية ودولية فعالة لدعم النمو والتنمية الصناعية الموجهين نحو التصدير بما يتفق مع القواعد الجديدة المتعددة الأطراف. وينبغي أن يحدد هذا التحليل أيضا الكيفية التي يمكن بها للبلدان النامية على أفضل نحو أن تستخدم شتى الفترات الانتقالية المتاحة لها لتكييف سياساتها واستراتيجياتها - والكيفية التي يمكن بها مساعدتها - لكي تتمكن من الامتثال لالتزاماتها المتعددة الأطراف. وينبغي أيضا أن تحدد هذه التحليلات عناصر المبادرات المتعددة الأطراف التي تتخذ مستقبلا والهادفة إلى زيادة الفرص التجارية للبلدان النامية. وينبغي إجراء مزيد من الدراسات بغية تحليل الأثر الاقتصادي لاتفاقات جولة أوروغواي المتعلقة بمكافحة الإغراق وبالرسوم التعويضية وبتدابير الضمانات.

٢٦- وينبغي للأونكتاد أيضا أن يواصل تحليل القضايا المتصلة بتحقيق الاندماج الكامل للاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية، وكذلك البلدان الأخرى، في الاقتصاد العالمي، وبخاصة عن طريق تحسين إمكانية الوصول إلى الأسواق أمام صادراتها وإزالة أي تدابير تمييزية تعريفية وغير تعريفية، وزيادة تحرير نظم التجارة لديها، بما في ذلك تجاه البلدان النامية، والتسليم في هذا الصدد بأهمية التكامل الاقتصادي الإقليمي للاقتصادات الانتقالية المهمة فيما بينها، وكذلك مع البلدان المتقدمة و/أو البلدان النامية، وذلك في إيجاد إمكانيات جديدة للتوسع في التجارة والاستثمار.

٢٧- وعلى أساس الأعمال التي جرى الاضطلاع بها حتى الآن في هذا الفريق، ينبغي للأونكتاد أن يركز على فحص التحديات الحقيقية التي تواجه البلدان النامية فيما يتعلق بالفرص التجارية، وهي عبارة عن تحديات ثلاثة هي: أولا، مواصلة عملية تحديد الفرص التجارية المتحققة في جولة أوروغواي لضمان أن

تحقق فائدتها القصوى للبلدان النامية؛ وثانيا، تحديد المجالات التي يكون من الضروري فيها اتخاذ إجراءات متعددة الأطراف مستقبلا بغية تحسين هذه الفرص؛ وثالثا، التنبؤ بالتحديات التي تطرحها القضايا الرئيسية الخاصة بالتجارة والتنمية، بما في ذلك إيجاد منظور إنذار مبكر، في إطار عالم سريع التغير.

٢٨- وموضع التركيز الأساسي لأنشطة التعاون التقني، وبخاصة الأنشطة التي يضطلع بها الأونكتاد، ينبغي أن يتمثل في مساعدة البلدان المعنية، النامية منها وتلك التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، على مواجهة التحديات المطروحة فيما يتعلق بالفرص التجارية وفي تحديد القضايا والسياسات الرئيسية المتعلقة باندماجها في نظام التجارة الدولي بشروط يكون من شأنها زيادة منافعتها الاقتصادية وتزويدها بقدرات أفضل على المنافسة في التجارة الدولية، مع الحفاظ في الوقت نفسه على أولوياتها واهتماماتها الانمائية المحلية الحيوية. وينبغي للتعاون التقني الذي يتولاه الأونكتاد أن يساعدها على تحسين رسم السياسات وبناء القدرة المؤسسية لديها، على أن يهدف في الوقت نفسه إلى تعزيز قدراتها في مجال توريد الصادرات ودعم اندماجها الكامل في نظام التجارة الدولي.

٢٩- ويحث المانحون، وخاصة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، على النظر في توفير مزيد من الدعم المالي للمساعدة التقنية المقدمة من الأونكتاد إلى البلدان المعنية النامية منها، وخاصة أقل البلدان نموا فيما بينها، وتلك التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، من أجل تمكينها من الاستفادة بالكامل من الفرص التجارية الجديدة. وينبغي أن تكون المساعدة التقنية مدفوعة بالطلب وليست قائمة على أساس العرض. وتتطلب المساعدة التقنية أيضا تحسين تنسيق أنشطة جميع المنظمات الدولية ذات الصلة بالموضوع. وينبغي في هذا الصدد إيلاء اهتمام خاص للتوصيات الواردة في الوثيقة TD/B/WG.8/7 ومرافقها.

٣٠- وينبغي مواصلة وتكثيف الجهود الحديثة المبذولة بين الأونكتاد ومنظمة التجارة العالمية ومركز التجارة الدولية. وفي هذا الخصوص، فإن الاتفاق المبرم بين الأمين العام للأونكتاد والمدير العام لمنظمة التجارة العالمية هو موضع ترحيب. وينبغي أيضا توسيع نطاق هذه المبادرات لتشمل منظمات دولية أخرى ذات صلة بالموضوع من أجل تحقيق أفضل استخدام ممكن للتعاون القائم والمحتمل فيما بينها.

ثالثاً- تقرير الدورة الثانية للفريق العامل المخصص

ألف- مقدمة

٣١- عقد الفريق العامل المخصص للفرص التجارية في سياق التجارة الدولية الجديد دورته الثانية في قصر الأمم، بجنيف، في الفترة من ٥ إلى ٨ شباط/فبراير ١٩٩٦. وعقد الفريق، أثناء دورته، ... جلسات عامة رسمية و ٥ جلسات غير رسمية.

البيانات الاستهلاكية

٣٢- قال نائب الأمين العام للأونكتاد إن أهمية تشديد القواعد فيما يتعلق بالضمانات ومكافحة الإغراق والاعانات والتدابير التعويضية قد سلم بها منذ فترة طويلة ترجع إلى الأونكتاد السادس، وان المجتمع الدولي قد بذل جهوداً كبيرة أثناء جولة أوروغواي لوضع قواعد أدق وقابلة للانطباق تنظم اللجوء إلى هذه التدابير وتطبيقها بأمانة في التشريعات واللوائح والممارسات الإدارية الوطنية. وأوضح أن تقرير الأمانة (TD/B/WG.8/6) يركز على تشريعات التنفيذ لدى مجموعة مختارة من البلدان التجارية الرئيسية، وأن تحليلها يؤكد من جديد أن النتائج المتحققة إيجابية بصورة عامة، بالنظر إلى أن أكثر الجوانب تحسناً في هذه التشريعات قد أفاد، في معظم الحالات، كنموذج سار الآخرون على منواله. والبلدان النامية التي أكدت على هذه القوانين، وكذلك على قوانين شركائها التجاريين الآخرين، يُنتظر أن تكون قادرة على تحسين فرصها التجارية، على الرغم من أن عوامل أخرى مثل التكلفة يمكن أيضاً أن تخلق مشاكل. وفي هذا الصدد، عُقدت حلقة دراسية في ٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥ انطوت على اشتراك فريق من المشتغلين بهذا المجال المنتمين إلى القطاع الخاص وذوي الخبرة في الدفاع عن مصالح البلدان النامية في إطار التشريعات الداخلية للبلدان المستوردة. وتقرير هذه الحلقة الدراسية معروض على الفريق العامل (TD/B/WG.8/CRP.1).

٣٣- وأضاف، فيما يتعلق بالتعاون التقني، أن "الحلقة الدراسية الدولية المعنية بالتعاون التقني من أجل التجارة والتنمية في مواجهة العولمة"، التي استضافتها سويسرا، قد سلمت بأن العالم الحقيقي لا يسمح بتقسيم للعمل يقوم ببساطة على ولايات اختصاصية، ولكن ينبغي الاعتماد على مهام شتى المنظمات ومهاراتها ذات الصلة بالموضوع بغية إنشاء مراكز امتياز بحكم الواقع. وذكر أن الحلقة الدراسية قد ناقشت أيضاً طرق ووسائل تحسين فعالية وتنسيق التعاون التقني المتصل بالتجارة بين الأونكتاد ومنظمة التجارة العالمية ومركز التجارة الدولية، وأن الأونكتاد يؤيد تماماً اقتراحات الحلقة الدراسية. وقال إن الرؤساء التنفيذيين لهذه المنظمات قد بادروا، بصورة خاصة، إلى بدء سلسلة من الإجراءات الرامية إلى تحسين التعاون بين الأونكتاد ومنظمة التجارة العالمية، وإن الأونكتاد ومركز التجارة الدولية يعتزمان تكثيف عملهما المشترك كذلك. ويجري تكريس اهتمام خاص لبرنامج مشترك يرمي إلى مساعدة البلدان الأفريقية على متابعة نتائج جولة أوروغواي.

٣٤- ومضى قائلاً إن اتفاقات جولة أوروغواي معقدة إلى أبعد حد وأنه في حين أن الاتفاقات المتعلقة بالمنسوجات والملابس، وبالزراعة، والضمانات، والإعانات والرسوم التعويضية وتدابير مكافحة الإغراق تتيح فرصاً تجارية جديدة للبلدان النامية وللبلدان التي تمر بمرحلة انتقالية، فإن قدرة هذه البلدان على استغلال

هذه الفرص فعلاً تتوقف على قدرتها (أو قدرة شركاتها) على إدارة سلسلة من المتغيرات، من بينها القدرة على تجميع بيانات لدعم مواقفها ولتحقيق فهم متعمق لقوانين شركائها التجاريين الرئيسيين وكيفية العمل بها. وثمة جانب آخر ملفت للنظر هو الصعوبة الظاهرة في تطبيق بعض المفاهيم والآليات الواردة في هذه الاتفاقيات، والمستمدة من افتراض أنه يجري الاضطلاع بالانتاج على أساس "وطني" من جانب الصناعة "المحلية"، بينما يوجد واقع قوامه عالم يتسم بانتاج مُعولم. وقد يجدر إعادة بحث كامل مسألة "المنشأ". كذلك فإنه قد أُثيرت على نحو متكرر مسألة التناقضات بين السياسة المتعلقة بالمنافسة وتشريعات مكافحة الإغراق. وتوجد ملاحظة ثالثة هي أن الضوابط قد تكون مطلوبة في مجالات اضافية بغية تكملة الاتفاقات المتعددة الأطراف وضمان تطبيقها بفعالية. وعلى سبيل المثال، فإن الحكومات ملزمة بعدم تشجيع التدابير الخاصة التي لها نفس الأثر المترتب على التقييدات الطوعية للصادرات وهي التقييدات المحظورة، ولكنها لم تقبل التزامات ترمي إلى ضمان إزالة هذه التدابير. وثمة ملاحظة أخرى تتصل بالصعوبات التي تواجهها البلدان النامية في تنفيذ هذه الاتفاقات نتيجة للافتقار إلى الموارد المالية والبشرية والمؤسسات التي يكون مطلوباً منها إصدار قرارات مستقلة على أساس معايير موضوعية. كذلك ينبغي أن تُؤخذ في الحسبان حالة البلدان غير الأعضاء في منظمة التجارة العالمية. فهذه البلدان لا تتمتع بالحقوق التعاقدية التي يتمتع بها أعضاء منظمة التجارة العالمية، وهكذا فإنها لا تستفيد بالضرورة من تحرير التجارة. وهذه المشكلة حادة بصورة خاصة في حالة البلدان التي هي في طور الانتقال إلى اقتصاد السوق. وأخيراً، تجدر ملاحظة أن معظم الاتفاقات تتضمن جدول أعمال لعمليات استعراض وربما تنقيح في المستقبل كما أنها في بعض الحالات تُلزم بالتحديد الأعضاء بإجراء مفاوضات في المستقبل.

٣٥- وقال الرئيس إنه ينبغي للفريق أن يحاول تحديد كيفية مساعدة البلدان النامية والبلدان التي تمر بمرحلة انتقالية على الاستفادة من المعاملة المتميزة والأكثر رعاية التي يحق لها التمتع بها، وكذلك على تحديد المجالات التي تلزم فيها المساعدة بغية معاونة البلدان النامية على تنفيذ اتفاقات منظمة التجارة العالمية. وقد أدت عملية تحرير التجارة إلى إزالة تدابير حمائية مثل القيود الكمية، بينما جرى تخفيض التعريفات الجمركية تخفيضاً كبيراً وجمّدت ضد الزيادة. بيد أن هذه التطورات قد أدت بدورها إلى حدوث زيادة في استخدام تدابير الطوارئ أو سبب الانتصاف التجارية، وخاصة ضد البلدان النامية. وأوضح أن اتفاقات منظمة التجارة العالمية تضع قواعد أدق لتنظيم التدابير الحمائية الجديدة والأكثر تعقيداً، وأن أحد أهدافها هو إتاحة المزيد من الفرص التجارية للبلدان النامية. ولذلك ينبغي استخدام هذه القواعد الجديدة للدفاع عن فرص الوصول إلى الأسواق عن طريق جعلها تنعكس في اللوائح والممارسات الإدارية للبلدان المستوردة. ويجب أن تكون البلدان النامية قادرة على أن تفهم تماماً كلاً من القوانين الداخلية لشركائها التجاريين الرئيسيين والقواعد الجديدة لمنظمة التجارة العالمية من أجل استخدام نظام التجارة المتعدد الأطراف لمصلحتها، ولكن كثيراً منها يفتقر إلى ما يلزم من خبرة وموارد مالية وبشرية.

٣٦- والمهمة الرئيسية للفريق العامل المخصص هي إعداد تقرير نهائي يتضمن توصيات تُقدّم إلى اللجنة الجامعة. وتوضح المناقشات الجارية في الفريق مدى فائدة إجراء تحليلات في الأونكتاد للقضايا التي تتصل على وجه التحديد بالبلدان النامية والبلدان التي تمر بمرحلة انتقالية بغية تحديد المجالات التي يلزم فيها تقديم المساعدة التقنية. كذلك فإن البلدان النامية تواجه مهمة إعداد جدول أعمال أصيل للمفاوضات المقبلة في إطار عدة اتفاقات من اتفاقات منظمة التجارة العالمية، وينبغي أن يكون لجدول الأعمال الأصيل هذا أولوية أيضاً عند النظر في التوصيات المتعلقة بالأعمال المقبلة.

باء- تحسين فهم الآثار المترتبة على القواعد الجديدة المنبثقة من اتفاقات جولة أوروغواي ومتابعتها، وتحديد مجالات وكيفية مساعدة البلدان المعنية، النامية منها والتي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، على القيام بما يلي:
(أ) الاستفادة من الأحكام الخاصة للوثيقة الختامية التي تنص على معاملة متميزة وأكثر مؤاتاة؛ (ب) تنفيذ الالتزامات المتعهد بها والاستفادة منها

(البند ٢ من جدول الأعمال)

٣٧- كان معروضا على الفريق العامل المخصص، من أجل نظره في هذا البند، الوثائق التالية:

"تحليل آثار القواعد الجديدة المشتقة من اتفاقات جولة أوروغواي المتعلقة بالضمانات، ومكافحة الإغراق، والاعانات والتدابير التعويضية - تقرير من اعداد أمانة الأونكتاد" (TD/B/WG.8/6)؛

"الحلقة الدراسية المعنية باتفاقات الحماية الطارئة، ٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥ - تقرير من اعداد أمانة الأونكتاد" (TD/B/WG.8/CRP.1)؛

"حلقة التدارس التي نظمها الأونكتاد بشأن تعيين الفرص التجارية للبلدان النامية في آسيا والمحيط الهادئ وتعديل استراتيجيات التصدير تبعاً لسياق التجارة لما بعد جولة أوروغواي - استنتاجات وتوصيات" (TD/B/WG.8/CRP.2).

٣٨- قال رئيس قسم القضايا التنظيمية بشعبة التجارة الدولية، في معرض تقديمه لهذا البند، إن تشديد القواعد المتعددة الأطراف التي تنظم للجوء إلى تدابير التجارة "الطارئة" وخاصة بغية منع إساءة استعمالها كوسيلة لعرقلة التجارة، كان يمثل أحد الأهداف الرئيسية للبلدان النامية أثناء جولة أوروغواي. بيد أنه ينبغي التسليم بأن الفرص التجارية الناتجة عن اتفاقات جولة أوروغواي يجري متابعتها في سياق التشريعات المحلية للبلد المستورد، ولذلك فإن من الضروري للبلدان النامية والاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية التوصل إلى فهم هذه التشريعات. وأضاف أن تنفيذ اتفاقات جولة أوروغواي ما زال في مرحلة مبكرة وأن الدراسة التي أعدتها الأمانة (TD/B/WG.8/6)، والتي تقوم على تحليل لتشريعات ثلاثة بلدان تجارية رئيسية، هي فقط مؤشر على الفرص وعلى المشاكل المحتملة. والاستنتاج الاجمالي في التقرير هو أن اتفاقات جولة أوروغواي في هذه المجالات قد قطعت شوطاً كبيراً في اتجاه تحسين الفرص التجارية عن طريق إتاحة ضمان أكبر في إمكانية الوصول إلى الأسواق، وخاصة أمام البلدان النامية. وقد أصبح النظام أكثر قابلية للتنبؤ به وأكثر شفافية، وقد انعكس ذلك بقدر كبير في تشريعات التنفيذ. وشدد على أهمية الاتفاق المتعلق بالضمانات في تعريف الضرر الخطير بطريقة أدق، وخاصة حظر التقييدات الطوعية للصادرات وتدابير المنطقة الرمادية الأخرى. وفيما يتعلق بمكافحة الإغراق، فإن النتيجة الرئيسية قد تمثلت في الأخذ بصيغ أدق وتحسين إمكانية التنبؤ وضمن إمكانية الوصول. أما الاتفاق المتعلق بالاعانات والتدابير التعويضية فقد جاء بتعريف للاعانة، وأنشأ فئة إعانات تعنى من الرسوم التعويضية وطبق قاعدة التفاوض عن المقادير

التافهة، مما يتيح المرونة للبلدان النامية ويسلم بأهمية الاعانات في عملية الانتقال إلى اقتصاد السوق. وسينتج عن هذه الاتفاقات بصورة عامة زيادة التناسق في تشريعات أعضاء منظمة التجارة العالمية. وأضاف أن البلدان النامية التي تأخذ بتشريعات لمكافحة الإغراق وللضمانات والرسوم التعويضية على هدي الأسس التي تنتهجها البلدان المتقدمة تُواجه بتحدٍ يتمثل في دمج هذه الاتفاقات في إطار نظمها القانونية الخاصة بها، وأن ذلك قد أثار مشاكل فيما يتعلق بتعزيز المؤسسات وإيجاد خبرة فنية جديدة وموارد مالية. وعادة ما تكون النسبة المئوية للحالات ذات النتائج التقييدية أعلى للواردات المجلوبة من البلدان النامية منها للواردات المجلوبة من البلدان المتقدمة، وهذا يعبر عن الصعوبات التي تواجهها البلدان النامية في الدفاع عن مصالحها بصورة فعالة في إطار هذه المجموعة المعقدة من الاتفاقات وتشريعات التنفيذ. وختاماً، أكد على الحاجة إلى المساعدة التقنية وأشار إلى المشاكل المحددة التي تواجهها البلدان غير الأعضاء في منظمة التجارة العالمية.

٣٩- وقال ممثل جمهورية إيران الإسلامية، وهو يتحدث باسم المجموعة الآسيوية، إن الوزراء الآسيويين قد طالبوا، في اعلانهم الذي تلى اجتماعهم في عمان، بتنفيذ اتفاقات جولة أوروغواي نصاً وروحاً. وأوضح أن الهيكل المتغير للتجارة الدولية، إلى جانب الفجوة الإنمائية المتزايدة بين البلدان المتقدمة والبلدان النامية، يجعل جهود المرور بالمرحلة الانتقالية باهظة التكلفة ويجعل مسألة المنافسة في السوق لغزاً أكثر من كونها شيئاً آخر. وقد تحدث إعلان عمان عن دور كبير للأونكتاد في مجالات سياسات التجارة والتنمية، ومن الملائم تماماً أن يقوم الفريق العامل باستعراض تطبيق شتى أحكام اتفاقات منظمة التجارة العالمية المتعلقة بالضمانات وبتدابير مكافحة الإغراق والتدابير التعويضية، والاعانات، وما إلى ذلك. وقد أصبح من الصعب بدرجة متزايدة على البلدان النامية حماية قطاعاتها المنتجة الحيوية، بالنظر إلى أنها تفتقر إلى الموارد وإلى القدرة على نيل إمكانية الوصول إلى المعلومات. وأضاف أن الاجراءات والممارسات المعقدة التي ينطوي عليها تطبيق التدابير من جانب البلدان الصناعية يستلزم مزيداً من التمحيص عن طريق آلية ذات كفاءة ومرونة في إطار المفاوضات المتعددة الأطراف. وستكون روح اتفاقات جولة أوروغواي، ألا وهي المساواة والشفافية وعدم التمييز، معرضة للخطر إذا لم تتخذ أي تدابير ملموسة لحماية البلدان النامية من الآثار المعاكسة المترتبة على العوامل الخارجية التي تخرج عن نطاق أحكام منظمة التجارة العالمية. وللأونكتاد دور محدد عليه أن يؤديه في استعراض هذه الأحكام وتقييمها، بمشاركة كاملة من البلدان النامية.

٤٠- ومضى قائلاً إنه بالنظر إلى أن عدد البلدان غير الأعضاء في منظمة التجارة العالمية هو أكبر ما يكون في آسيا، فإن مجموعته مضطرة إلى الإشارة إلى أن البلدان غير الأعضاء في منظمة التجارة العالمية عرضة لمواجهة التزامات أكثر صرامة في إطار مجموعة أكثر تعقيداً من المعاوزات.

٤١- وقال إن اتفاقات جولة أوروغواي قد توجت حقبة بناء توافق في الآراء، ولكن دينامية الاقتصاد العالمي وأنماط السلوك التي ظهرت حديثاً يعنيان أن الدينامية والمرونة ستكونان مطلوبتين في التعامل مع أحكام منظمة التجارة العالمية. وهكذا فإن الأوضاع والقيود المعقدة التي تتجاوز اتفاقات منظمة التجارة العالمية يمكن أن تكون موضوعاً مستمراً يتناوله الأونكتاد وهو موضوع يعزز دوره في السياق الراهن.

٤٢- وختاماً، قال إن التعاون التقني الذي يتولاه الأونكتاد ينبغي ألا يكون قاصراً فقط على تحسين فهم جولة أوروغواي. بل ينبغي أيضاً أن يتضمن تحسين عملية رسم السياسات وبناء القدرات المؤسسية، مما يساعد على تحسين إمكانية الوصول إلى الأسواق والمنافسة فيها في إطار بيئة مستقرة وشفافة.

٤٣- ورحب ممثل الجماعة الأوروبية بما رأته أمانة الأونكتاد في الوثيقة TD/B/WG.8/6 من أن اتفاقات جولة أوروغواي المنشئة لقواعد في هذا الصدد قد حسّنت الفرص التجارية للبلدان النامية. بيد أنه تشير الوثيقة التي أعدتها أمانة الأونكتاد عدة مشاكل. فأولاً، مما يؤسف له أن تقرير الأمانة بشأن الحلقة الدراسية المعنية باتفاقات "الحماية الطارئة" (TD/B/WG.8/CRP.1) قد صدرت متأخرة جداً. ثم بينما يتسم التحليل المفصّل للغاية للاتفاقات المتعلقة بالتدابير الوقائية، وبالاعانات والتدابير التعويضية وممارسات مكافحة الإغراق بالأهمية، فإن فائدة بعض جوانب التحليل لأعمال الفريق العامل المخصص مشكوك فيها، لا سيما مسألة القوانين الوطنية للشركاء التجاريين الرئيسيين. فمعيار تحديد المشروعات الدولية لأي تدبير ملموس يتخذ ضد الواردات ليس هو التشريع الوطني للبلد المعني ولكن الاتفاق المتعدد الأطراف الذي يتناول الموضوع، وينبغي أن تتفق التدابير الملموسة والتشريعات الوطنية على حد سواء مع أحكام هذا الاتفاق. ولذلك ينبغي التساؤل عما إذا كانت معرفة تفاصيل التشريعات الوطنية من شأنها أن تساعد البلدان النامية على انتهاز الفرص التجارية المتاحة لها.

٤٤- وأضاف أن الأمانة تشكك في تقريرها TD/B/WG.8/6 في الافتراض القائل بأن الانتاج هو نشاط يجري داخل الحدود الوطنية وأنه لذلك يمكن التساؤل عن المدى الذي يظل في حدوده مفهوم التبادل التجاري فيما بين الدول أداة صالحة في التعامل مع الواقع الراهن. وقال فيما يتعلق بالإغراق إن مفهوم الإغراق لا يركز على المقارنة بين الأسعار المعروضة من المنتجين من بلدان مختلفة، ولكن على المقارنة بين الأسعار المعروضة من نفس المنتج في أسواق مختلفة. وبالإضافة إلى ذلك، لا توجد أدلة كافية من واقع في البيانات الواردة في الجداول المعروضة على حدوث زيادة في تطبيق التدابير الطارئة التجارية، بالنظر إلى أن هذه الجداول تورد بيانات تتعلق بسنة واحدة فقط. ومن جهة أخرى، لا توجد علاقة متبادلة بين النصيب السوقي لبلد معين وعدد تدابير الدفاع التجارية التي تتخذ ضد الواردات من هذا البلد. وكان من المفيد أن تشمل الوثيقة دراسة للفوائد التي قد تجنيها البلدان النامية من ذات التزاماتها. وفيما يتعلق بتنفيذ تدابير مكافحة الإغراق والتدابير التعويضية من جانب البلدان النامية بوجه خاص، من الصحيح أن هذه التدابير تحتاج إلى موارد مالية وبشرية كبيرة لتنفيذها، ولكن من الصحيح أيضاً أنه لا توجد لدى البلدان النامية الأكثر تقدماً مشاكل إطلاقاً في الدفاع عن مصالحها التجارية. وقال أخيراً إن وصف حالة غير الأعضاء في منظمة التجارة العالمية في وثيقة الأمانة محل نظر.

٤٥- وقال ممثل الصين إن القواعد الجديدة المتعلقة بالتدابير الوقائية، ومكافحة الإغراق، والدعم، والتدابير التعويضية المنبثقة من اتفاقات جولة أوروغواي تؤدي إلى حد ما إلى تحسين البيئة التصديرية للبلدان النامية وتتيح للبلدان النامية أوضاعاً أفضل للوصول إلى الأسواق، وتزيد من القدرة على التنبؤ والشفافية. ولقد زيدت القواعد وضوحاً ودقة، لا سيما فيما يتعلق بمدة "تدابير الحماية الطارئة"، وقواعد تجاوز الحد الأدنى، والمراجعات، وشرط الانقضاء، وتطبيق "اختبار الضرر" على أعضاء منظمة التجارة العالمية في التحقيقات الخاصة بالرسوم التعويضية. وبينما تمثل اتفاقات جولة أوروغواي اسهاماً هاماً في تعزيز الاقتصاد والتجارة العالميين، فلا تزال هناك مع ذلك مجالات تثير القلق للبلدان النامية. وفي بعض

الأحوال، قد تؤدي بعض الأحكام الى فقدان المكاسب، مثل أحكام "التراكم المتلازم" لضرر الواردات المعانة والمُعرفة، و"خصوصية" الاعانات. ودعا البلدان المتقدمة الرئيسية إلى الامتناع عن اللجوء إلى التدابير الحمائية تحت ستار تدابير مكافحة الإغراق والتدابير التعويضية.

٤٦- وقال إن بلداناً نامية كثيرة لا تزال تُعامل على أنها "اقتصادات غير سوقية" رغم التقدم الذي أحرزته في اصلاحاتها الاقتصادية والتجارية، وفُرضت على المنتجات المجلوبة من هذه البلدان هوامش عالية لمكافحة الإغراق نتيجة لما يُسمى بأحكام البلد "البديل" في قوانينها الوطنية. ولن تستفيد بالضرورة البلدان غير الأعضاء في منظمة التجارة العالمية من القواعد المحسنة وقد تستمر في مواجهة قيود تجارية تستند إلى معايير تمييزية. وقال إنه يأمل أن تطبّق البلدان المعنية هذه القواعد الجديدة على أساس واقعي على البلدان التي هي في طور الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية.

٤٧- وقال إنه يقترح، نظراً لازدياد عولمة وتحرير الاقتصاد والتجارة العالميين وتزايد المنازعات التجارية، أن يشرع المجتمع الدولي في إجراء دراسات ومناقشات فيما يتعلق بتعزيز سياسة المنافسة من أجل البحث عن حل منصف للمشاكل التجارية بدلا من اساءة استعمال ما يُسمّى بـ"التدابير العلاجية التجارية" مثل تدابير مكافحة الإغراق بطريقة سلبية. وقال فيما يتعلق بالتعاون التقني إن الصين توافق على الآراء التي وردت في الوثيقة TD/B/WG.8/7 وأنها تتوقع من البلدان المتقدمة أن تقدم الدعم المالي للتعاون المتعدد الأطراف والثنائي الذي يرمي إلى تعزيز التفاهم المتبادل بين البلدان.

٤٨- وقال ممثل بنغلاديش إن اتفاقات جولة أوروغواي المتعلقة بالتدابير الوقائية ومكافحة الإغراق والتدابير التعويضية توصف بأنها تتيح قواعد أكثر قابلية للتنبؤ بها وأكثر شفافية للنظام التجاري الدولي وبأنها تساعد على تجنب التوترات والمنازعات التجارية. بيد أنه لا يسهل تناول الجوانب العملية لهذه القواعد، وستكون التكاليف الانتقالية والتي ينطوي عليها إجراء التكييفات اللازمة كبيرة الى حد ما. وستواجه الشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم في البلدان النامية صعوبات في الدفاع عن مصالحها بسبب تعقيدات النظام وتكاليف عمليات التحقيق. كذلك أدى النقص في المعلومات والخبرة الفنية وعدم الاعتياد على إجراءات البلدان المستوردة إلى وضع بلدان نامية كثيرة في وضع غير مؤات دون مراعاة القيام باتخاذ إجراءات دفاع فعالة معقولة. وكما يتبين من وثيقة الأمانة، فإن إجراءات مكافحة الإغراق في البلدان المتقدمة مكلفة للغاية، لا سيما لأقل البلدان نمواً، نظراً للاحتياج الى موارد مالية وبشرية كبيرة للقيام بتحقيقات تفصيلية. وعلى سبيل المثال، ففي قضية انطوت على جمهورية كوريا، فإن دعوى مرفوعة ضد مصدرٍي السترات قد استمرت لمدة أربع سنوات وكلفت المصدرين ٤ ملايين دولار؛ وبحلول الوقت الذي كانوا قد كسبوا فيه القضية، كان ٣٠ في المائة منهم قد أفلتوا أبوابهم وتركوا هذه الصناعة (TD/B/WG.8/CRP.1، ص ٦٢-٦٤ (من النص الانكليزي)).

٤٩- ومضى قائلاً إن المساعدة التقنية وحدها لا تستطيع أن تحل مشاكل البلدان الأفقر ولكن يلزم تعزيز حالتها إجمالاً. وتؤكد الورقة المتعلقة بالمساعدة التقنية على توعية البلدان النامية من أجل امتثالها للنظام التجاري الجديد، ولكن ينبغي إيلاء أولوية لبناء القدرات وتطوير المنتجات وتسويقها وتنويعها لمساعدة هذه البلدان على زيادة نصيبها في التجارة العالمية. وينبغي استخدام خبراء من البلدان النامية في برامج المساعدة

التقنية لزيادة مواءمتها وفعاليتها من حيث التكلفة، وينبغي أن يكون الحكم على نجاح برامج المساعدة التقنية على أساس مدى مساعدتها في التوصل الى زيادة نصيب البلدان المعنية في الأسواق العالمية.

٥٠- وأضاف أن تنفيذ الاتفاقات المنبثقة عن جولة أوروغواي لا يزال في مرحلة مبكرة وأنه ينبغي أن يوظف خبراء مستقلون بمزيد من الدراسات لبحث عملية تطبيق تدابير مكافحة الإغراق، والتدابير التعويضية والوقائية. وينبغي إجراء دراسة شاملة أيضاً لتأثير جميع الاتفاقات المنبثقة من جولة أوروغواي.

٥١- وقالت ممثلة كوبا إن عمل الفريق سيساعد البلدان النامية على الإلمام بوجه أفضل بالامكانيات المتاحة للاستفادة بأقصى قدر ممكن من أحكام الاتفاقات المعقّدة للغاية المنبثقة من جولة أوروغواي بل وعلى تهيئتها للدخول في مفاوضات مستقبلية. وقالت إن تنفيذ الاتفاقات المنبثقة من جولة أوروغواي في البلدان النامية يحتاج إلى هياكل أساسية وطنية ظلت غير موجودة في معظم هذه البلدان قبل إنشاء منظمة التجارة العالمية، ولذلك من المهم أن يقوم المجتمع الدولي بتوفير الدعم والمساعدة لها. كذلك، وفي بعض الأحوال، يستوجب تنفيذ هذه الاتفاقات الأخذ بتشريعات جديدة بينما يستوجب في أحوال أخرى إجراء تغييرات في التشريعات القائمة لكي تتفق مع القواعد الجديدة. وهذا يقتضي أن تتخذ البلدان النامية أولاً إجراءات داخلية قبل أن يتسنى لها التفكير في الاستفادة من الفرص التجارية الممكنة المستمدة من الاتفاقات. وفي هذا الصدد، ستكون البلدان النامية نتيجة لذلك في وضع يسمح لها بالاشتراك الكامل في النظام التجاري الدولي وبالتالي بالاستفادة من الفرص التجارية الناشئة، وذلك إذا تلقت كل الدعم اللازم لها لإحراز تقدم في إجراءاتها الداخلية.

٥٢- وقالت فيما يتعلق بالمساعدة التقنية إنه نظراً للقواعد الجديدة والأشد صرامة للنظام التجاري لما بعد جولة أوروغواي وللمشاكل التي لا يمكن التغلب عليها تقريباً التي تواجهها البلدان النامية نتيجة لتعقيد هذه الاتفاقات، سيكون التدريب والمساعدة التقنية من جانب المنظمات المختصة، لا سيما الأونكتاد، هامين للغاية. وقالت إن الاحتياجات الحالية للتعاون التقني في مجال التجارة الدولية واسعة والموارد محدودة، ولذلك فإنها تحث المنظمات الدولية المتشابهة في ولايتها على تجميع قدراتها الفنية من أجل رعاية برنامج واسع النطاق لتقديم المساعدة التقنية.

٥٣- وقالت إن الولايات المتحدة الأمريكية قد فرضت حصاراً غير عادل على بلدها. وإن هذا الحصار قد أدى الى حرمان بلدها من الاستفادة بأكمل وجه من الفرص التجارية المتاحة لجميع أعضاء المنظمة.

٥٤- وأعربت أخيراً عن أملها في أن يوافق الأونكتاد التاسع على ولاية ملموسة لصالح البلدان النامية بوجه خاص. ولذلك فإن على الوفود في هذه الدورة التزاماً بأن تعد تقريراً لتمكين الوزراء من الإلمام بالمهام الهامة التي يجري الاضطلاع بها ومن وضع خطط للمستقبل.

٥٥- ورحب ممثل زمبابوي بما أجرته الأمانة من تحليل ومناقشة للتشريعات الوطنية الصادرة تنفيذا للاتفاقات المنبثقة من جولة أوروغواي، ولا سيما التشريعات التي تتناول أدوات الدفاع عن التجارة. فأولاً، تتسم اتفاقات منظمة التجارة العالمية بأنها تعاقدية بطبيعتها وينبغي تنفيذها داخلياً، ولذلك ينبغي أن تعلم البلدان كيفية تأثير القوانين الداخلية على وارداتها. وثانياً، سيسمح التحليل بمعرفة ما إذا كانت البلدان المستوردة تمتثل للضوابط الموضوعية. وثالثاً، إذا استوجب الأمر اتخاذ أي إجراء من إجراءات تسوية المنازعات، فإنه سيلزم فهم التشريعات الوطنية. وقال فيما يتعلق بالبلدان غير الأعضاء في منظمة التجارة العالمية إنه لا يوجد بلد لا يرغب في الاشتراك في عملية العولمة في الاقتصاد العالمي. وقال أخيراً إنه بينما يوافق تماماً على أهمية دراسة المزايا التي يمكن أن تعود على البلدان النامية من الاتفاقات التجارية المتعددة الأطراف، فإنه يؤكد أهمية دراسة أي آثار جانبية قد تحدث في عملية التكيف الهيكلي.

جيم- تحديد المجالات التي ينبغي تعزيز التعاون التقني فيها

(البند ٣ من جدول الأعمال)

٥٦- كانت الوثيقتان التاليتان معروضتين على الفريق العامل المخصص من أجل النظر في هذا البند:

"سياق التجارة الدولية الجديد: تحديد المجالات التي ينبغي تعزيز التعاون التقني فيها - تقرير من إعداد أمانة الأونكتاد" (TD/B/WG.8/7)؛

"تقرير الحلقة الدراسية الدولية المعنية بالتعاون التقني من أجل التجارة والتنمية في مواجهة العولمة" (UNCTAD IX/Misc.1) (بالانكليزية فقط).

٥٧- قال رئيس قسم القضايا التنظيمية التابع لشعبة التجارة الدولية، لدى عرضه لهذا البند، إنه يتبين، عند النظر في متطلبات التعاون التقني، أن من المهم أن يؤخذ نطاق ولاية الفريق العامل واختصاصاته في الحسبان. وتشمل المجالات المحددة للتعاون التقني ما يلي: (أ) تعزيز القدرات الوطنية في مجال وضع السياسات فيما يتعلق بسبل الوصول إلى أسواق السلع والخدمات، مع مراعاة الآثار المترتبة على القواعد الجديدة المتعددة الأطراف؛ (ب) بناء القدرات المؤسسية وتنمية الموارد البشرية لدعم تنفيذ شتى اتفاقات جولة أوروغواي، واشتراك البلدان بشكل فعال في الدفاع عن مصالحها وحقوقها والاستفادة من الفرص المتاحة، على حد سواء؛ (ج) التدريب في عدد من المجالات ذات الصلة بالتجارة، بما في ذلك استخدام برامج التدريب الموجودة لدى الأونكتاد، مثل برنامج التدريب وتنمية الموارد البشرية في ميدان التجارة الخارجية (TRAINFORTRADE)؛ (د) زيادة فعالية إدارة المعلومات والبيانات التجارية وذات الصلة بالتجارة؛ (هـ) زيادة فعالية المشاركة في الأطر والعمليات التفاوضية المتعددة الأطراف والإقليمية مثل الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية، وفي المفاوضات الجارية والمقبلة وفي القضايا الجديدة والناشئة.

٥٨- وفيما يتعلق بتقديم التعاون التقني وتمويله، انصب التركيز على وجه التحديد، في تقرير الأمانة، على أوجه التكامل بين المنظمات المختلفة الناشطة في مجال التجارة. وفي هذا السياق، يغطي الترتيب المتفق عليه بين الأمين العام للأونكتاد والمدير العام لمنظمة التجارة العالمية أنشطة مشتركة في مجال التعاون التقني.

٥٩- وقال ممثل سويسرا إن تقرير الأمانة بشأن التعاون التقني يعكس نطاق وحجم متطلبات التعاون التقني في مجال السياسات التجارية والأنشطة التجارية. وهو يبرز الحاجة إلى تطبيق نهج متكامل ومنسّق لدى تصميم برامج التعاون الفني وتنفيذ المشاريع المحددة.

٦٠- وفيما يتعلق بالحلقة الدراسية الدولية المعنية بالتعاون التقني من أجل التجارة والتنمية في مواجهة العولمة، التي استضافتها سويسرا، قال إن سلطات بلده تشعر بالارتياح لأن الحلقة الدراسية حققت النتائج والأهداف المتوخاة منها، وهي: تقييم المتطلبات من المساعدة التقنية المتصلة بالتجارة في سياق البيئة الاقتصادية والتجارية الجديدة؛ وتقييم المصادر المؤسسية الحالية للمساعدة التقنية؛ وبحث السبل الكفيلة بتحسين الاتساق بين العرض والطلب على التعاون التقني، وكذلك بحث كيفية زيادة فعالية وكفاءة برامج التعاون التقني المتصلة بالتجارة. وعلى سبيل المتابعة للحلقة الدراسية، قال إن من المتوقع من الرئيس أن يقدم مقترحات من أجل العمل الموجه وجهة مستقبلية أثناء العملية التحضيرية المؤدية إلى الأونكتاد التاسع.

٦١- وفيما يتعلق باستنتاجات الحلقة الدراسية، قال إن هناك حاجة إلى تعريف وتحديد معالم التعاون التقني المتصل بالتجارة. فهو لا يشمل تقديم المساعدة في تنفيذ الإصلاحات الاقتصادية أو تقديم المساعدة المالية إلى القطاع الخاص أو تعزيز الاستثمار. بل يشمل تقديم المساعدة من أجل تعزيز قدرة البلد المتلقي على صياغة السياسات التجارية والتفاوض بشأنها وتحسين قدرة القطاع الخاص على مزاولة الأعمال الموجهة نحو التصدير وتعزيز سبل الوصول إلى الأسواق الأجنبية. وحرصا على تحقيق التعاون التقني المتصل بالتجارة تحقيقا يتسم بالكفاءة، فإنه يبدو أن من الملائم والضروري زيادة التنسيق فيما بين جميع الأطراف المهتمة بالأمر عن طريق زيادة الشفافية والاتصالات وتقاسم التحليلات والتجارب. وهذا يتطلب إنشاء "مراكز امتياز" مرنة وغير رسمية وتقاسم "أفضل الممارسات".

٦٢- وتعمل سويسرا على إعادة النظر في سياستها المتعلقة بالتعاون التقني المتصل بالتجارة في سياق البيئة التجارية الجديدة، وهي تعتمد زيادة جهودها ودعمها في إطار ثلاثة برامج هي بناء القدرات في مجال المؤسسات ومجال الموارد البشرية من أجل صياغة وتنفيذ السياسات التجارية؛ وتحسين كفاءة العمليات التجارية، بما في ذلك مثلا، الخدمات المتصلة بالتجارة والتسويق والبيع في الأسواق العالمية؛ وتعزيز الواردات إلى سويسرا. وبغية تنفيذ هذه البرامج بكفاءة، تعتمد سويسرا اتباع نهج متكامل وشامل على الصعيد القطري. ومن المؤكد أن للأونكتاد ومنظمة التجارة العالمية ومركز التجارة الدولية دورا رئيسيا يتعين القيام به في هذا المجال بوصفها وكالات رائدة في ميدان التعاون التقني المتصل بالتجارة. ويتعين كذلك إدراج وكالات دولية واقليمية أخرى في هذه العملية. وتبحث سويسرا سبل تعزيز هذا النهج في إطار الأعمال التحضيرية للأونكتاد التاسع.

٦٣- وقالت ممثلة كولومبيا، متحدثة بالنيابة عن مجموعة أمريكا اللاتينية والكاريبي، إن تدابير اتفاقات التجارة الطارئة ترتب آثارا متزايدة على صادرات بلدان المنطقة. ولكي تستفيد البلدان النامية، من الفرص التجارية الناشئة عن القواعد الأوضح والأكثر صرامة، فإنه يلزم بذل جهود متواصلة، في إطار التشريعات المحلية للشركاء التجاريين الرئيسيين. وعلاوة على ذلك، فإن تنفيذ اتفاقات جولة أوروغواي لا ينطوي على تعزيز المؤسسات فحسب وإنما ينطوي أيضا على تحسين التدريب والمهارات. ومن المتوقع أن تؤدي الشفافية وزيادة القدرة على التنبؤ في القواعد الجديدة الناتجة عن هذه الاتفاقات إلى تحسين الفرص التجارية للبلدان النامية.

٦٤- وقالت إن مجموعتها ترحب بعقد حلقة دراسية متخصصة في هذه القضايا في ٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥، وينبغي للفريق العامل المخصص أن يركز على بحث التوصيات المقرر عرضها على مجلس التجارة والتنمية فيما يتعلق بالعمل المقبل للأونكتاد بشأن هذه القضية. وفي هذا الصدد، أشارت إلى أن إعلان كراكاس، الذي اعتمده وزراء بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي في كانون الثاني/يناير ١٩٩٦، اعترف بدور الأونكتاد الأساسي في مجال التجارة والتنمية واقترح انشاء لجنة للتجارة.

٦٥- ولا يمكن أن تُستغل بالكامل الفرص الناتجة عن الاتفاقات التجارية المتعددة الأطراف المتوصل إليها في إطار جولة أوروغواي ما لم تلتزم البلدان التجارية الرئيسية بهذه الاتفاقات وتطبقها تطبيقا كاملا، نصاً وروحاً. ولم تسفر دورتا الفريق العامل، على الرغم من فائدتهما، إلا عن استهلال التحليل الضروري، الذي يتطلب مزيدا من العمل في الأونكتاد. ولم يفد الجدل الذي اتسمت به مناقشات الفريق إلا في إبراز أهمية القضايا قيد البحث. وعلى الرغم من المفاوضات المعقدة الجارية منذ سبع سنوات، يبدو أنه تجري في الوقت الحاضر عملية مماثلة لتلك التي سبقت جولة أوروغواي، بالنظر إلى أن تجري مناقشة الحاجة إلى قواعد متعددة الأطراف فيما يتعلق بالقضايا التجارية الجديدة. ومن المحتمل أن تجري جولة أخرى من المفاوضات تحت رعاية منظمة التجارة العالمية قبل عام ٢٠٠٠، وينبغي الإعداد لها بعناية كما ينبغي مساعدة البلدان النامية في هذه العملية.

٦٦- وقالت إنه سيُخصص جزء من المناقشات في الأونكتاد التاسع لبحث تأثيرات العولمة على النظام التجاري الدولي، وإن الأعمال الهامة التي يمكن أن يضطلع بها الأونكتاد فيما يتعلق بالفرص التجارية تشمل ما يلي: '١' مواصلة عملية تحديد الفرص التجارية الناتجة عن جولة أوروغواي لضمان تحقيق فائدتها القصوى للبلدان في المنطقة؛ '٢' وتحديد وتعريف المجالات التي تتطلب اتخاذ إجراءات متعددة الأطراف في المستقبل بغية تحسين هذه الفرص، بما في ذلك القيام بهذا في إطار جداول الأعمال التي تتضمنها الاتفاقات التجارية المتعددة الأطراف؛ '٣' واستكشاف المخاطر التي تهدد الفرص التجارية الحالية أو المقبلة، وتحديد إجراءات معالجتها. وينبغي أن تدرج هذه المهام الرئيسية الثلاث للأونكتاد في التوصيات التي يقدمها الفريق العامل إلى مجلس التجارة والتنمية. وينبغي لهذه التوصيات أن تراعي أيضا قرار الجمعية العامة ٩٥/٥٠ الذي دُعي فيه الأونكتاد إلى إحالة تقييمه للتحديات والفرص الناشئة عن اتفاقات جولة أوروغواي من منظور إنمائي إلى المؤتمر الوزاري لمنظمة التجارة العالمية. وبغية ضمان أن تؤدي مزايا النظام التجاري المتعدد الأطراف إلى تعزيز النمو الاقتصادي المتواصل والتنمية المستدامة، أكد القرار أيضا على الحاجة إلى مواصلة استعراض وتقييم تنفيذ اتفاقات جولة أوروغواي.

٦٧- وينبغي أن يزداد تركيز برامج المساعدة التقنية بالأونكتاد على مساعدة البلدان النامية في التعامل مباشرة مع التحديات التي تواجهها. وفي هذا الصدد، قالت إن مجموعتها تؤيد الأفكار التي يتضمنها تقرير الحلقة الدراسية الدولية المعنية بالتعاون التقني من أجل التجارة والتنمية في مواجهة العولمة، ولا سيَّما الفكرة القائلة بأنه ينبغي للمنظمات التي تتناول القضايا أن توحد جهودها، وتؤكد على التكامل بين الأعمال التي يضطلع بها كل من الأونكتاد ومنظمة التجارة العالمية. وينبغي أن يواصل الأونكتاد مهامه الهامة المتمثلة في تحليل الاتجاهات في التجارة الدولية من منظور إنمائي، بتحديد المجالات الممكنة للمفاوضات التجارية المقبلة، وأن يعمل بمثابة محفل لمناقشة هذه القضايا وبناء توافق في الآراء بشأنها، وأن يدعم البلدان النامية في هذه المفاوضات. وقالت إن مجموعتها تعرب عن الارتياح لكون الأمين العام للأونكتاد والمدير العام لمنظمة التجارة العالمية قد اتفقا على تعزيز التعاون بين المنظمين، وتأمل أن يؤدي ذلك إلى حل نهائي لمسألة الازدواجية.

٦٨- وأشاد ممثل الاتحاد الروسي بتقرير الأمانة المتعلق بالتعاون التقني وأشار الى قرار الجمعية العامة ٩٥/٥٠ الذي تضمن نصوصا موضوعية عديدة تتعلق بتوسيع نطاق ولاية الأونكتاد، بما في ذلك التعاون التقني. وقال إنه يؤيد بصورة عامة التوصيات والاستنتاجات الواردة في تقرير الأمانة، ولا سيَّما التوصيات المتعلقة بأنشطة التعاون التقني للأونكتاد الرامية إلى دعم البلدان التي تسعى إلى الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية. وقال إن التعاون التقني للأونكتاد في هذا المجال يتسم بالكفاءة وبالتوجه نحو تحقيق النتائج.

٦٩- وأضاف أنه في سياق الأونكتاد التاسع، ينبغي أن تكون القضايا الجديدة والناشئة في جدول أعمال التجارة الدولية (مثل التجارة والبيئة، والتجارة والاستثمار، والتجارة وسياسة المنافسة) موضع البحث في الأونكتاد، وذلك من جملة جوانب من بينها مساعدة البلدان المهتمة على الاستعداد للمفاوضات الممكن إجراؤها بشأن هذه القضايا في منظمة التجارة العالمية وفي محافل أخرى، وكذلك بغرض المساهمة في بناء توافق آراء دولي. وينبغي أن تشكل هذه القضايا الجديدة جوانب مهمة في العمل المقبل للأونكتاد. وأيد توصية الأمانة بشأن تركيز التعاون التقني المتصل بالتجارة على الاحتياجات القطرية المحددة، وإن كانت النهج الإقليمية والأعم ملائمة أيضا في حالات معينة، مثلاً فيما يتعلق بالبلدان ذات المصالح المماثلة.

٧٠- وقال إنه على الرغم من وجود اتجاه واضح نحو تقليص الموارد المالية المتاحة للتعاون التقني، فإنه يؤكد على موقف بلده المتمثل في أنه ينبغي لأولويات برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أن تشمل السياسات التجارية وغيرها من القضايا المتصلة بالتجارة ضمن اختصاصات الأونكتاد. وفيما يتعلق بالتمويل الإضافي للتعاون التقني المتصل بالتجارة في الأونكتاد، انبثق عدد من المقترحات عن الحلقة الدراسية الدولية المعنية بالتعاون التقني من أجل التجارة والتنمية في مواجهة العولمة. ويمكن أن ينصب الاهتمام بوجه خاص على الفكرة القائلة بإنشاء آلية تنسيقية غير رسمية ومرنة للمشاورات المتصل بالتعاون التقني المرتبط بالتجارة، بمشاركة الحكومات المتلقية والوكالات المانحة والمنظمات المنفذة (مثل الأونكتاد ومنظمة التجارة العالمية ومركز التجارة الدولية) على مستوى عملي ملائم. ويمكن أن يتمثل الغرض الأساسي لآلية من هذا القبيل في تنسيق التعاون التقني على أساس أولويات الحكومات المتلقية ومتطلبات الوكالات المانحة. ومن شأن ذلك أن يساعد أيضا على إزالة الازدواجية والتداخل في هذه الأنشطة.

٧١- وفي الختام، أشاد بالنتائج التي حققتها الاجتماع الأخير بين الأمين العام للأونكتاد والمدير العام لمنظمة التجارة العالمية باعتبارها تمثل تمهيدا واعدة للتعاون المكثف المقبل بين هاتين المنظمتين.

٧٢- وقال ممثل اليابان إنه يؤيد أساسا الآراء المعرب عنها في استنتاجات وتوصيات تقرير الأمانة بشأن التعاون التقني (TD/B/WG.8/7). وأكد بوجه خاص على أهمية أنشطة التعاون التقني التي تسهل تنمية الموارد البشرية وتعزيز نقل التكنولوجيا في البلدان النامية في إطار تنفيذها لنتائج جولة أوروغواي.

٧٣- وأشار إلى أهمية الأونكتاد في تقديم التعاون التقني لدعم البلدان النامية في مجال تعاونها مع المنظمات الأخرى، وقال إنه يوافق على أنه ينبغي توسيع نطاق التعاون التقني بعد الأونكتاد التاسع.

٧٤- وقال إن اليابان قدمت التعاون التقني الى العديد من البلدان النامية في مجموعة واسعة التنوع من المجالات. وينفذ هذا التعاون بمرونة وبشكل فوري لتلبية لاحتياجات البلدان النامية. وتوسع اليابان بانتظام نطاق تعاونها التقني؛ وقد ارتفع حجم المبالغ المقدمة إلى ٢,١ مليار دولار من دولارات الولايات المتحدة في عام ١٩٩٢ وإلى ٢,٦ مليار دولار من دولارات الولايات المتحدة في عام ١٩٩٣.

٧٥- أما فيما يتعلق بالتعاون التقني في مجال التجارة والتنمية، فإن اليابان تولي أهمية لدور التجارة في عملية التنمية؛ وهي تقدم التعاون في هذا المجال، مثل ايفاد الخبراء وقبول المتدربين والتعاون على مستوى المشاريع في هذا المجال. وتحقيقا للغرض المحدد المتمثل في تنفيذ البلدان النامية لنتائج جولة أوروغواي، تساهم اليابان في أنشطة التعاون التقني لمنظمة التجارة العالمية منذ عام ١٩٩٣، وهي تسعى إلى مواصلة هذا التعاون في السنوات القادمة.

٧٦- وأكد ممثل هنغاريا أنه توجد أوجه تباين رئيسية فيما بين الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية من حيث مستوى اندماجها في الاقتصاد العالمي، وكذلك من حيث احتياجاتها المحددة في هذا السياق؛ وهذا هو السبب في أن اختصاصات الفريق العامل المخصص تشير إلى "البلدان المعنية التي تمر بمرحلة انتقالية". ومن المؤسف أن ذلك لم ينعكس في استنتاجات وتوصيات الأمانة؛ وطلب اتباع الصيغة السليمة للاختصاصات في النتائج النهائية التي يتوصل إليها الفريق العامل.

٧٧- وأشار أيضا الى أن الشروح المتفق عليها لجدول الأعمال المؤقت للأونكتاد التاسع تذكر أن التغطية القطرية على وجه التحديد هي "الاقتصادات المعنية التي تمر بمرحلة انتقالية" في الفقرات التي تتناول دور الأونكتاد في سياق تكامل البلدان مع الاقتصاد العالمي والنظام التجاري الدولي. وأعرب عن أمله في أن يتم اتباع هذا النهج المتقدم في الأعمال التحضيرية للأونكتاد التاسع.

٧٨- وقال ممثل بنغلاديش إن ورقة الأمانة المتعلقة بالمساعدة التقنية ذات طابع عام، وإنها لا تتضمن تقديرات كمية للمساعدة اللازمة ولا تحدد الجهة التي ينبغي أن تقدمها. وقال إن الحلقات الدراسية وحلقات التدارس التي تُنظم للدبلوماسيين الموجودين في جنيف ذات قيمة محدودة. والمطلوب هو تقديم مساعدة تقنية محددة على أساس قطري وفي الموضوع الملائم. وأكد أيضا على أهمية تحقيق فعالية التكاليف في طرائق تقديم المساعدة التقنية، الأمر الذي لا يمكن أن يتحقق إلا من خلال المساعدة غير المقيدة وغير

المرتبطة بمشاريع يحددها المانحون مسبقا. ويمكن أيضا أن يساعد استخدام الخبراء من البلدان النامية على تعزيز فعالية التكاليف. وقلة فقط من البلدان النامية هي التي في وضع يسمح لها بالحصول على قروض من المؤسسات المالية المتعددة الأطراف من أجل المساعدة التقنية، لأن ذلك من شأنه أن يؤدي الى تفاقم أعباء ديونها. ومن المهم تقييم التعاون التقني بغية ضمان استخدام الأموال في تحقيق الأغراض المتوخاة، وينبغي للأونكتاد التوسع أن يبحث بتمعن مسألة انشاء برنامج مفيد يقوم على أساس الطلب على المساعدة ولا يكون مرتبطا بالعرض. وأخيرا، لا تستطيع المساعدة التقنية أن تحل مشاكل البلدان النامية ولا يمكنها أن تحل محل الدعم الأكثر موضوعية الذي تحتاج إليه البلدان النامية.

دال- الإجراءات التي اتخذها الفريق العامل المخصص

٧٩- اعتمد الفريق العامل المخصص في جلسته العامة الختامية، المعقودة في ٨ شباط/فبراير ١٩٩٦، توصياته (للاطلاع على التوصيات، انظر الفصل الثاني أعلاه).

٨٠- وقرر الفريق العامل المخصص أيضا إرفاق موجز الرئيس للنتائج والاستنتاجات الرئيسية بتقريره (للاطلاع على موجز الرئيس، انظر المرفق الأول).

٨١- وقال ممثل الولايات المتحدة الأمريكية إن بلده يتحفظ في موقفه بشأن الوثيقة التي ستصدر عن الدورة بأكملها. وقال أيضا إنه بلده يشعر بخيبة أمل بالغة فيما يتعلق بنتيجة الدورة حيث تجاوز الفريق العامل المخصص، بمساعدة الأمانة، ولايته في كل خطوة من خطواته، بينما تجاهل في نفس الوقت مجالات كان من الواجب أن تدخل في نطاق ولايته. ولم تسفر الدورة الأولى للفريق العامل المخصص مطلقا عن أي اتفاق. وكان موجز الرئيس غير الملزم أيضا موضعا لخلاف كبير. ورغم ما ذكرته وفود كثيرة، بما في ذلك وفد بلده، من عدم إمكان استخدام هذا الموجز كأساس لأي اتفاق، فلقد اعتبرت الوثيقة التي أعدت للدورة الثانية للفريق العامل المخصص فكرة التوصل الى اتفاق بشأن مسائل كثيرة حقيقة واقعة. وحاول وفد بلده ووفود أخرى زيادة مجارة المفاوضات للواقع ولكن بدأ الفريق العامل المخصص مناقشاته بناء على وثيقة معيبة أساسا لا علاقة لها بحقيقة ولاية أو مناقشات الفريق العامل المخصص. وإذا كان نص المشروع الأولي معيبا، فلا يمكن للاستنتاجات إلا أن تكون معيبة أيضا، ما دامت عملية الصياغة كلمة بكلمة لا تتيح الفرصة لإجراء التغييرات الأساسية اللازمة. وقال إنه سيشعر بالحرج إذا اشترك وفد بلده في العملية التي انتهت الآن والتي تقدم ذخيرة وفيرة للانتقادات التي توجه الى الأونكتاد على أساس رغبته في الاستخفاف بسير العمل في المنظمة.

٨٢- وقال ممثل اليابان إن وفد بلده ليس لديه تحفظات بشأن التوصيات التي اعتمدها الفريق العامل المخصص الآن وأنه يوافق على تركيب تقرير الفريق العامل المخصص بروح من التعاون. بيد أنه يتحفظ في موقفه بشأن موجز الرئيس للنتائج والاستنتاجات الرئيسية لما تنطوي عليه هذه النتائج والاستنتاجات من عناصر لا يمكنه الموافقة عليها.

٨٣- وقال ممثل سويسرا إن وفد بلده اشترك بنشاط في المناقشات وأنه يوافق على التوصيات التي اعتمدها الفريق العامل المخصص بدون تحفظات. ورغم عدم ارتياح وفد بلده للتوصيات كل على حدة، فإنه يرى أن هذا جزء من المساومة العادية لعملية التفاوض. بيد أنه يأسف لعدم وجود وقت كاف لمناقشة الجزء الوارد في التقرير الختامي بوصفه "موجز الرئيس". فهذه الورقة، التي أعدتها الأمانة بناء على نص كان موضعاً للتفاوض، متحيزة، ومعيبة أساساً، ولا تعكس المناقشات. ولا يعتبر وفد بلده بأي حال من الأحوال موجز النتائج والاستنتاجات الرئيسية أساساً للعمل المقبل.

٨٤- وشكر ممثل بيرو متحدثاً بالنيابة عن مجموعة أمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي، الأمانة على إعداد الوثائق اللازمة للفريق العامل المخصص ورحب باعتماد توصيات الفريق العامل المخصص بتوافق الآراء.

٨٥- وقال ممثل جمهورية إيران الإسلامية، متحدثاً بالنيابة عن المجموعة الآسيوية، إنه لا يشعر بالارتياح تماماً لنتائج أعمال الفريق العامل المخصص ولكنه وافق، من أجل التسوية، على عدد كبير من النقاط التي أثارها المجموعات الأخرى. ولذلك فإنه يشعر بالدهشة لعدم ارتياح أعضاء آخرين لهذه النتائج. وشكر الأمانة على الوثائق الممتازة التي أعدتها للفريق العامل المخصص وقال إنه يأمل أن تنعكس نتائج أعمال الفريق العامل المخصص بالوجه الملائم في مناقشات الأونكتاد التاسع.

٨٦- وقال ممثل الصين إن الفريق العامل المخصص قد انتهى من مهمته وأن نتائج الدورة ستكون هامة للأونكتاد التاسع. وقال فيما يتعلق بالتحفظات التي أبدتها وفود قليلة اشتركت بنشاط في مناقشات الفريق العامل المخصص أن هذا يدعو إلى الأسف.

٨٧- وقال ممثل أثيوبيا إن لوفد بلده تحفظات فيما يتعلق بالتقرير الختامي للفريق العامل المخصص لأنه كان يفضل مناقشة موجز النتائج والاستنتاجات الرئيسية والاتفاق عليها وإدراجها في صلب التقرير. بيد أنه يثق في أنه سيولى الاعتبار اللازم للنتائج والاستنتاجات في أعمال الأونكتاد التاسع، لا سيما في أعماله المتصلة بأقل البلدان نمواً.

هـ - المسائل التنظيمية

١- افتتاح الدورة

٨٨- افتتح رئيس الفريق العامل المخصص للفرص التجارية في سياق التجارة الدولية الجديد الدورة الثانية للفريق العامل المخصص في ٥ شباط/فبراير ١٩٩٦ في قصر الأمم، جنيف.

٢- أعضاء المكتب

٨٩- كان أعضاء مكتب الفريق العامل المخصص في دورته الثانية هم نفس أعضاء مكتبه المنتخبين في دورته الأولى، وهم:

<u>الرئيس:</u>	السيد سيونغ هو	(جمهورية كوريا)
<u>نواب الرئيس:</u>	السيد م. زيوداي ميكائيل	(أثيوبيا)
	السيدة ف. فونسيكا	(فنزويلا)
	السيد و. بروديوارسيو	(اندونيسيا)
	السيدة ج. رايت	(المملكة المتحدة)
	السيد س. مكنيفيتش	(بيلاروس)
<u>المقرر:</u>	السيد م. نيشيوكا	(اليابان)

٣- إقرار جدول الأعمال وتنظيم العمل

(البند ١ من جدول الأعمال)

٩٠- في الجلسة العامة الافتتاحية للدورة الثانية، أقر الفريق العامل المخصص جدول الأعمال المؤقت لهذه الدورة (TD/B/WG.8/5). وفيما يلي نص جدول الأعمال:

- ١- إقرار جدول الأعمال وتنظيم العمل
- ٢- تحسين فهم الآثار المترتبة على القواعد الجديدة المشتقة من اتفاقات جولة أوروغواي ومتابعتها، وتحديد مجالات وكيفية مساعدة البلدان المعنية النامية منها وتلك التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية على القيام بما يلي:
 - (أ) الاستفادة من الأحكام الخاصة للوثيقة الختامية التي تنص على معاملة متميزة وأكثر مؤاتاة؛ و
 - (ب) تنفيذ الالتزامات المتعهد بها والاستفادة منها
- ٣- تحديد المجالات التي ينبغي فيها تعزيز التعاون التقني
- ٤- مسائل أخرى
- ٥- اعتماد التقرير النهائي للفريق العامل المخصص الى مجلس التجارة والتنمية.

**٤- اعتماد التقرير النهائي للفريق العامل المخصص الى مجلس
التجارة والتنمية**

(البند ٥ من جدول الأعمال)

٩١- اعتمد الفريق العامل المخصص في جلسته العامة الختامية، المعقودة في ٨ شباط/فبراير ١٩٩٦، مشروع تقريره (TD/B/WG.8/L.3) وأذن للمقرر بإكمال نص التقرير في ضوء المناقشات في الجلسة الختامية. وفيما يتعلق بتركيب التقرير، سيتكون المضمون الرئيسي للتقرير من المقدمة، وتوصيات الفريق العامل المخصص، وتقريره عن أعمال دورته الثانية.

المرفق الأول

موجز الرئيس للنتائج والاستنتاجات الرئيسية

ألف- الآثار المترتبة على القواعد الجديدة المنبثقة من اتفاقات جولة أوروغواي وتحديد كيفية مساعدة البلدان النامية والبلدان التي تمر بمرحلة انتقالية على الاستفادة من المعاملة الممتازة والأكثر مؤاناة ومن تنفيذ الالتزامات المتعهد بها والاستفادة منها

١- من المسلم به أن الاتفاقات المنبثقة عن جولة أوروغواي والمتعلقة بالوقاية، ومكافحة الإغراق، والإعانات، والتدابير التعويضية ستؤدي، عموماً، إلى تحسين الفرص التجارية عن طريق توفير المزيد من الأمان للوصول إلى الأسواق. وأصبح النظام التجاري المتعدد الأطراف نتيجة لذلك أكثر قابلية للتنبؤ وأكثر شفافية في المجالات التي أدى عدم وجود توافق للآراء وقواعد وإجراءات قابلة للتطبيق على المستوى الدولي بشأنها في الماضي إلى وجود توترات ومنازعات تجارية كثيرة. وتشمل هذه المجالات إزالة تدابير "المنطقة الرمادية"، ووضع حدود زمنية لإجراءات الوقاية، وقواعد واضحة ودقيقة للضرر الجسيم، ولتجاوز الحد الأدنى، والإهمال، والاستعراض، والانقضاء، وتحديد معايير رقمية دقيقة (مثل "السمعة" و"قاعدة النسبة المئوية")، وتطبيق "اختبار الضرر" على جميع أعضاء منظمة التجارة العالمية عند تقصي الرسوم التعويضية، وما إلى ذلك. بيد أنه لا تزال بعض الأحكام التي يمكن أن تثير صعوبات لاستغلال الفرص التجارية المتاحة للبلدان النامية بالكامل قائمة، مثل "تعديل الحصص"، و"التراكم المقابل"، واستبعاد "الإنتاج المأسور" عند تحديد الإنتاج الوطني. ولا تزال بعض القضايا الهامة معلقة، مثل تدابير "مكافحة التحايل".

٢- وتم الدفاع عن الفرص التجارية الناتجة عن هذه الاتفاقات أساساً في سياق تطبيق التشريع الوطني للبلد المستورد المعني، الذي يشمل تقييم معايير اقتصادية مثل "الضرر" و"الإغراق"، وإجراءات الاستقصاء، والممارسات الإدارية والقضائية، والعمليات الاستعراضية. وأدت الجهود التي بذلت لاجتياز المزيد من الدقة والقابلية للتنبؤ في القواعد بغية تيسير التجارة أيضاً إلى زيادة تعقيدها، مما أدى بالتالي إلى إجراءات وتكاليف مرهقة، وأصبحت تكاليف الدفاع عن مصالح صغار الموردين في سياق القانون الوطني للبلد المستورد مانعة في أحيان كثيرة.

٣- ومن دواعي القلق الرئيسية الأخرى للبلدان النامية أن هذه القواعد المحسنة لم تمنع المصالح الحمائية فعلياً من اتخاذ مثل هذه الإجراءات. وتكون شركات البلدان النامية التي تملك إدارات أقل تطوراً نسبياً، والتي لا تلم إماماً كاملاً بالقوانين واللوائح والممارسات الإدارية للبلدان المستوردة، والتي تكون أقل منها خبرة في مواجهة الإغراق والرسوم التعويضية وحالات الوقاية الطارئة في وضع غير مؤات للاستفادة بالكامل من هذه الإجراءات والقواعد. وأوجد هذا مشاكل خاصة لهذه الشركات في الدفاع فعلياً عن حقوقها ومصالحها في سياق الاتفاقات المذكورة والتشريعات ذات الصلة، وفي تنفيذ التزامات كل منها أيضاً. فمثلاً، يمكن أن يؤدي مجرد البدء في هذه الإجراءات إلى توقف الصادرات بانتقال المستوردين مباشرة إلى مصادر أخرى. كذلك، تفوق كثيراً الأتعاب التي تستحق للمحامين عن الإجراءات التي تستغرق وقتاً طويلاً طاقة البلدان النامية. ولذلك، يكتفي بعض المصدرين من البلدان النامية بالانسحاب من الأسواق دون الدفاع عن مصالحهم

فعليا ودون الاستفادة بالكامل من حقوقهم بموجب الاتفاقات التجارية المتعددة الأطراف وكذلك من حقوقهم بموجب التشريعات الوطنية.

٤- ومع ازدياد تحرير التجارة وسرعة فتح أسواق البلدان النامية، تعرضت حكومات هذه البلدان لضغوط متزايدة لاتخاذ إجراءات بموجب هذه الاتفاقات. ومن المسلم به أن آثار الاتفاقات المنبثقة عن جولة أوروغواي تتطلب من البلدان النامية إنشاء مؤسسات مستقلة ووضع معايير موضوعية واتخاذ إجراءات لضمان "الأصول الواجبة". وفي أحوال كثيرة، لا يشمل هذا تشريعات جديدة فقط ولكن تغييرا كبيرا في المواقف بشأن البحث عن حلول سياسية للمشاكل التجارية أيضا. وبينما يمكن للبلدان النامية أن تكييف تشريعاتها الوطنية للاتفاقات المنبثقة عن جولة أوروغواي، فإن استخدامها بالوجه المناسب سيواجه عقبات نتيجة للنقص في الموارد والخبرة، الذي يجعلها كثيرا عرضة لتحديات ناجحة على أسس إجرائية، حتى عندما يكون لهذه الإجراءات ما يبررها. وأبرز الفريق العامل المخصص أهمية المساعدة التقنية في تعليم المهارات والمنهجيات الواجبة الاتباع في إجراءات الاستقصاء من جانب السلطات في البلدان النامية بغية تمكينها من إصدار تشريعات فعالة وتطبيق إجراءات تتفق مع متطلبات الاتفاقات المنبثقة عن جولة أوروغواي.

٥- وتتوقف قدرة البلدان النامية والاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية المعنية على استغلال الفرص الجديدة فعليا على قدرتها (قدرة شركاتها) على إدارة سلسلة من المتغيرات، منها القدرة على تجميع بيانات لدعم مواقفها، والإلمام بعمق بقوانين شركائها التجاريين الرئيسيين وبكيفية عملها.

٦- ولم يكن لدى الفريق العامل المخصص وقتا كافيا للنظر في قواعد جديدة أخرى ذات صلة بالفرص التجارية في السلع. ولم يبحث الفريق العامل المخصص الفرص التجارية في قطاعات الخدمات حيث تبين أنه يجري الاضطلاع بهذه المهمة في اللجنة الدائمة المعنية بتطوير قطاعات الخدمات: تعزيز قطاعات الخدمات القادرة على المنافسة لدى البلدان النامية. وأحاط الفريق العامل المخصص علما بالتقرير الختامي لهذه اللجنة (TD/B/42(2)/2).

باء - متطلبات التعاون التقني

٧- يرى الفريق العامل المخصص أنه يلزم، لتسهيل اندماج البلدان النامية والاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية المعنية في النظام التجاري الدولي وتكييفها مع نتيجة جولة أوروغواي وتعزيز قدرتها على الاستفادة بأقصى قدر ممكن من السياق التجاري الدولي الجديد، أن يزيد التعاون التقني في أربعة مجالات واسعة، هي: (أ) تحسين رسم السياسات الوطنية، بما في ذلك بتدابير ترمي الى الاستفادة الكاملة من الفرص التجارية الجديدة والامكانيات الجديدة للعمل للدفاع عن المصالح والحقوق القطرية؛ و(ب) بناء القدرات المؤسسية وقدرات الموارد البشرية؛ و(ج) تعزيز المشاركة في الأطر وعمليات التفاوض المتعددة الأطراف والإقليمية؛ و(د) تعزيز قدرات توفير الصادرات.

٨- وسيلزم توجيه التعاون التقني في مجال تحسين رسم السياسات الوطنية، بما في ذلك تحديد واستغلال الفرص التجارية، الى الأنشطة التالية: أولاً، تحديد أوضاع المنتجات والوصول الى الأسواق، من حيث الرسوم الجمركية، في ضوء المصالح التصديرية الفعلية والمحتملة لأحد البلدان أو مجموعات البلدان (على الصعيد دون الإقليمي)؛ وثانياً، المتابعة الدقيقة لعمل الآليات التي أنشئت لتنفيذ الاتفاقات ذات الصلة المتعلقة بالمنتجات الزراعية وبالمنسوجات والملابس بغية استباق الفرص السوقية الجديدة (كما في حالة المنتجات الزراعية الخاضعة لالتزامات الحد الأدنى للوصول، ومنتجات المنسوجات والملابس المشمولة في كل مرحلة من مراحل الاندماج، بما في ذلك استخدام تدابير الوقاية المؤقتة في كلا الاتفاقين)؛ وثالثاً، تقديم المساعدة فيما يتصل بالمشاكل التي تواجهها البلدان غير الأعضاء في منظمة التجارة العالمية.

٩- ويرى الفريق العامل المخصص أن لعمليات التحليل، وقواعد البيانات المتعلقة بالمعلومات، وبرامج الحاسبات الالكترونية (مثل نظام التحليل والمعلومات التجارية) من أجل تحديد الفرص التجارية، في قطاعات وأسواق معينة، أهمية كبيرة.

١٠- وفيما يتعلق بآثار القواعد الجديدة، تستوجب المواضيع الثلاثة التالية الاهتمام: (أ) تعزيز المشاركة في النظام التجاري المتعدد الأطراف والمفاوضات المتعددة الأطراف، ومواءمة التشريعات الوطنية للقواعد والنظم المتعددة الأطراف الجديدة؛ و(ب) إيجاد أو تعزيز الاتفاق بين السياسات التجارية المتعلقة، خاصة، بالقطاع الخاص وهيئاته، والشركات القانونية والاستشارية، وجمعيات المستهلكين، والمؤسسات الأكاديمية ومؤسسات البحوث، وإدماجها في عملية صياغة السياسات التجارية الوطنية؛ و(ج) تحسين الآليات الحكومية لتنسيق السياسات التجارية.

١١- وأصبح الاحتياج الى تعزيز وتحسين المؤسسات وإيجاد مهارات مختلفة في البلدان النامية والاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية المعنية ذات الصلة أكثر إلحاحاً نتيجة لزيادة تعقيد الاتفاقات التجارية المتعددة الأطراف ونطاقها، علاوة على الصعوبات المصاحبة للإصلاحات الاقتصادية والتجارية الوطنية. وهناك ثلاثة مجالات تعتبر من الأنشطة الرئيسية هي (أ) الهياكل الأساسية المؤسسية الداعمة للتجارة؛ و(ب) التدريب؛ و(ج) إدارة المعلومات والبيانات المتصلة بالتجارة والسياسات التجارية.

١٢- وأخيراً، يعتبر الانضمام الى منظمة التجارة العالمية خطوة هامة في اندماج أحد البلدان في النظام التجاري الدولي. ويمثل تعقيد مفاوضات الانضمام الى منظمة التجارة العالمية وحساسيتها تحدياً كبيراً لكل من البلدان التي تسعى الى الانضمام ومنظمة التجارة العالمية ذاتها. ولذلك يلزم تكثيف التعاون التقني لدعم عملية انضمام أحد البلدان الى منظمة التجارة العالمية.

المرفق الثاني

اختصاصات الفريق العامل المخصص المعني بالفرص التجارية في السياق التجاري الدولي الجديد

عملاً بقرار الجمعية العامة ١٩٩٥ (د - ١٩) بصيغته المعدلة، ووثيقة "شراكة جديدة من أجل التنمية: التزام كرتاخينا" التي اعتمدها مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية في دورته الثامنة، فإن مجلس التجارة والتنمية، وقد أجرى استعراض وتقييم منتصف المدة لبرنامج جهاز الأونكتاد الحكومي الدولي اللذين دعا إليهما الأونكتاد الثامن، يقرر أن ينشئ فريقاً عاملاً مخصصاً معنياً بالفرص التجارية في السياق التجاري الدولي الجديد، تكون له الاختصاصات التالية:

١- تحديد الفرص التجارية الجديدة الناشئة عن تنفيذ اتفاقات جولة أوروغواي، في قطاعات وأسواق معينة، بغية تعزيز قدرة البلدان النامية، لا سيما أقل البلدان نمواً، والبلدان التي تمر بمرحلة انتقالية المعنية على الاستفادة الكاملة من تلك الفرص؛

٢- تعزيز فهم الآثار المترتبة على القواعد الجديدة الناجمة عن اتفاقات جولة أوروغواي ومتابعتها، وتحديد مجالات وكيفية إمكان مساعدة البلدان النامية والاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية المعنية، على:

(أ) الاستفادة من الفقرات الخاصة في الوثيقة الختامية التي تنص على المعاملة التفاضلية والأكثر رعاية؛ و

(ب) تنفيذ الالتزامات المتعهد بها والانتفاع منها؛

٣- تحليل طرائق إنفاذ المقرر المتعلق بالأحكام الخاصة لصالح أقل البلدان نمواً على النحو الوارد في الوثيقة الختامية؛

٤- تحديد المجالات التي يتعين فيها تعزيز التعاون التقني.

٥- يخضع اضطلاع الفريق العامل بولايته لتوجيه مجلس التجارة والتنمية ويأخذ في اعتباره على وجه الخصوص ما أجراه المجلس من تحليل وتقييم متعمقين لنتائج جولة أوروغواي.

٦- ينبغي أن يكون عمل الفريق العامل مكملاً لعمل غيره من الهيئات الدولية مع مراعاة ضمان عدم حدوث ازدواج.

٧- يجوز للفريق العامل أن يتقدم بتقارير مرحلية ويرفع تقريره النهائي عن نتائج عمله إلى مجلس التجارة والتنمية.

المرفق الثالث

قائمة الوثائق

جدول الأعمال المؤقت للدورة الأولى للفريق العامل المخصص وشروحه	TD/B/WG.8/1
تحليل الفرص التجارية الناشئة عن جولة أوروغواي في عدد مختار من القطاعات: الزراعة والمنسوجات والملابس والمنتجات الصناعية الأخرى - تقرير من أمانة الأونكتاد	TD/B/WG.8/2 وAdd.1
ترجمة أحكام جولة أوروغواي الخاصة بأقل البلدان نموا إلى عمل ملموس: القضايا المطروحة والمتطلبات على صعيد السياسات - تقرير من أمانة الأونكتاد	TD/B/WG.8/3 وAdd.1
تقرير الفريق العامل المخصص عن دورته الأولى	TD/B/WG.8/4
جدول الأعمال المؤقت للدورة الثانية للفريق العامل المخصص وشروحه	TD/B/WG.8/5
تحسين فهم الآثار المترتبة على القواعد الجديدة المنبثقة من اتفاقات جولة أوروغواي ومتابعتها، وتحديد مجالات كيفية مساعدة البلدان المعنية النامية منها والتي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية على القيام بما يلي: (أ) الاستفادة من الأحكام الخاصة للوثيقة الختامية التي تنص على معاملة متميزة وأكثر مؤاتاة؛ (ب) تنفيذ الالتزامات المتعهد بها والاستفادة منها - تقرير من أمانة الأونكتاد	TD/B/WG.8/6
تحديد المجالات التي ينبغي تعزيز التعاون التقني فيها - تقرير من أمانة الأونكتاد	TD/B/WG.8/7
التقرير الختامي للفريق العامل المخصص	TD/B/WG.8/8

- الحلقة الدراسية بشأن اتفاقات "الحماية الطارئة"، ٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥ - تقرير من أمانة الأونكتاد TD/B/WG.8/CRP.1
- حلقة التدارس التي عقدها الأونكتاد بشأن تحديد الفرص التجارية للبلدان النامية في آسيا والمحيط الهادئ ومواءمة استراتيجيات التصدير للسياق التجاري لما بعد جولة أوروغواي - الاستنتاجات والتوصيات TD/B/WG.8/CRP.2
- تنفيذ البلدان المتقدمة الرئيسية لاتفاق جولة أوروغواي بشأن الزراعة UNCTAD/ITD/16
- تحليل أولي للفرص والتحديات الناتجة عن اتفاق جولة أوروغواي بشأن المنسوجات والملابس: تقرير من أمانة الأونكتاد UNCTAD/ITD/17
- تحديد الفرص التجارية الجديدة الناشئة عن تنفيذ اتفاقات جولة أوروغواي في قطاعات وأسواق مختارة - فرص المنتجات الصناعية في أسواق البلدان المتقدمة الرئيسية UNCTAD/ITD/Misc.37
- تقرير الحلقة الدراسية الدولية بشأن التعاون التقني للتجارة والتنمية في وجه العولمة، أسكونا، سويسرا، ٢٣ - ٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥ UNCTAD IX/Misc.1
و Corr.1

المرفق الرابع

الحضور في الدورة الثانية^(١)

١- كانت الدول الأعضاء في الأونكتاد التالية، الأعضاء في الفريق العامل المخصص، ممثلة في الدورة الثانية:

الاتحاد الروسي	زامبيا
اثيوبيا	سري لانكا
الأرجنتين	سويسرا
ألمانيا	الصين
اندونيسيا	العراق
أوروغواي	غواتيمالا
ايران (جمهورية - الإسلامية)	فرنسا
ايطاليا	فنزويلا
البرازيل	فنلندا
بلغاريا	فييت نام
بنغلاديش	كوبا
بولندا	ماليزيا
بيرو	المكسيك
بيلاروس	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى
تايلند	وايرلندا الشمالية
تركيا	النرويج
تونس	الهند
جامايكا	هندوراس
الجزائر	هنغاريا
الجمهورية التشيكية	الولايات المتحدة الأمريكية
جمهورية كوريا	اليابان
رومانيا	اليونان

٢- وكانت الدول الأعضاء في الأونكتاد الأخرى التالية، غير الأعضاء في الفريق العامل المخصص، ممثلة بمراقبين في الدورة:

السنغال	اسبانيا
غابون	أفغانستان
قطر	اكوادور
مالطة	ألبانيا
المغرب	أنغولا
المملكة العربية السعودية	باكستان
منغوليا	البرتغال
موريشيوس	بوليفيا
ميانمار	ترينيداد وتوباغو
نيبال	جنوب أفريقيا
نيكاراغوا	زيمبابوي
اليمن	

٣- وكانت اللجنة الاقتصادية لأوروبا ممثلة في الدورة.

٤- وكانت المنظمات المتخصصة وذات الصلة التالية ممثلة في الدورة:

منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة
منظمة الصحة العالمية
صندوق النقد الدولي
منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية

وكانت منظمة التجارة العالمية ممثلة أيضا في الدورة.

٥- وكانت المنظمات الحكومية الدولية التالية ممثلة في الدورة:

وكالة التعاون الثقافي والتقني
منظمة العمل العربية
الجماعة الأوروبية

٦- وكانت المنظمات غير الحكومية التالية ممثلة في الدورة:

الفئة العامة

غرفة التجارة الدولية
الاتحاد الدولي لنقابات العمال الحرة
المجلس الدولي للقانون البيئي
الاتحاد العالمي لرابطات الأمم المتحدة
الرابطة النسائية الدولية للسلم والحرية

(١) للاطلاع على قائمة المشتركين في الدورة الثانية، انظر الوثيقة TD/B/WG.8/INF.2. وللإطلاع على قائمة المشتركين في الدورة الأولى، انظر الوثيقة TD/B/WG.8/INF.1.